

الفصل الثانى

النشاط المالى

يتشارك البرلمان المصرى بمجلسيه الشعب والشورى مع وزارة المالية فى ممارسة الاختصاص المالى الذى يعد من أهم مجالات التفاعل والتعاون بين البرلمان والحكومة فى كل دور من أدوار الانعقاد. وقد جاءت التعديلات الدستورية الأخيرة لتزيد من مساحة التعاون والتكامل بين البرلمان والحكومة فى هذا الجانب، وحملت السلطة التشريعية المزيد من المسؤولية فيما يتعلق بالتعديل فى مشروع الموازنة فضلا عن تدبير الموارد اللازمة للحفاظ على توازن الموازنة العامة للدولة، وهو ما أفرزته نتائج مناقشات المجلس المثمرة حول مشروع قانون الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠، والذى يعد من أهم قوانين الموازنة التى نظرها المجلس، كونه يأتى فى أعقاب ظروف ومتغيرات عالمية بالغة الدقة عقب أزمة مالية عالمية طاحنة نجحت السياسات المالية والاقتصادية للحكومة فى الحد من آثارها على الاقتصاد المصرى ليعاود منحنى نموه مواصلة اتجاهه الصعودى. كما اكتسب مشروع موازنة ٢٠١١/٢٠١٠ أهمية خاصة كونه يمثل العام الأخير فى البرنامج الانتخابى الرئاسى وما يرتبط بذلك من توفير الاعتمادات اللازمة لاستكمال تنفيذه. وقد نجح مجلس الشعب فى إدخال عدد من التعديلات على مشروع الموازنة استهدفت ترتيب أولويات الإنفاق العام فى بعض القطاعات بما يعبر عن أولويات المجتمع، على النحو الذى سيلي بيانه.

وعلى جانب آخر فرضت الآثار الناجمة عن الأزمة المالية العالمية، وكذلك ارتفاع أسعار البترول العالمية على الحكومة اتخاذ حزمة من السياسات والإجراءات، تمثلت فى موافقة البرلمان على مشروعى قانونين بفتح اعتماديين إضافيين بموازنة السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩، جاء أحدهما بمبلغ ١٠ مليارات جنيه لحفز الاقتصاد المصرى للحفاظ على معدلات التنمية اللازمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى، كما وافق المجلس على فتح اعتماد إضافى بمبلغ ٣٢,٨ مليار جنيه لمواجهة المتطلبات الإضافية لدعم المنتجات البترولية والغاز الطبيعى بعد أن أسفرت نتائج التنفيذ الفعلى لحسابات دعم المنتجات البترولية خلال الثلاثة أرباع الأولى من السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ عن تزايد العجز عن الحدود المستهدفة له نتيجة تزايد الأسعار العالمية بسوق النفط، وهو الأمر الذى استوجب توفير دعم إضافى للمنتجات البترولية والغاز الطبيعى للحيلولة دون حدوث تجاوزات غير مرخص بها سلفا.

وفىما يتعلق بالدور الرقابى المالى الذى يمارسه مجلس الشعب لتقييم ومحاسبة الحكومة على نتائج السياسات المالية للدولة، وهو الدور الذى يعد متمماً للممارسة البرلمانية للاختصاص المالى، ناقش مجلس الشعب خلال دور الانعقاد السابق حساب ختامى الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨، وهو العام الذى شهد العديد من الإجراءات والتدابير لمواجهة الأزمة المالية العالمية، حيث تناول مجلس الشعب بالتحليل والتقييم أداء الحكومة من خلال نظر نتائج التنفيذ الفعلى لمشروع موازنة ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

وتأسيسا على ما تقدم، يتضح أن البرلمان قد أقر خلال دور الانعقاد محل الدراسة أربعة قوانين تتعلق بالاختصاص المالى، نعرض لها بالرصد وبالتحليل فى هذا الفصل، كما نستعرض أهم ما صدر من وثائق وتقارير والمناقشات التى دارت بشأنها من خلال ثلاثة محاور:

المحور الأول: مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١/١٠

المحور الثانى: مشروعى قانونين بفتح اعتماديين إضافيين بموازنة ٢٠١٠/٠٩

المحور الثالث: الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٩/٠٨

المحور الأول: مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠

أعدت الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ العام الرابع من الخطة الخمسية (٢٠٠٨/٠٧ - ٢٠١٢/١١) في ظل بوادر انفراج الأزمة المالية العالمية التي هزت اقتصاديات دول العالم المتقدمة والنامية، وقد اتخذت الحكومة عددا من الإجراءات الناجحة لمواجهة تداعيات تلك الأزمة، والتي كان من شأنها زيادة قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق معدلات مرتفعة من الاستثمار والنمو والتشغيل، كما حرصت الحكومة على إتاحة تفاصيل تقديرات مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ سواء في جانب المصروفات منها أو الإيرادات بكل شفافية، بما يمكن من التماثل وتبادل الرؤى بين البرلمان والحكومة.

ويتناول هذا المحور تحليل مضمون التقارير والوثائق المتعلقة بمشروع الموازنة والمناقشات التي دارت بشأنها في المجلسين، وذلك على النحو التالي:

أولاً: الملامح الرئيسية لمشروع الموازنة العامة للدولة

نتناول فيما يلي الملامح الرئيسية لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠، من خلال عرض البيان المالي لمشروع الموازنة، وبياني كل من وزيرى المالية والتنمية الاقتصادية حول مشروعى الموازنة والخطة، وذلك على النحو التالي:

١- البيان المالي لمشروع الموازنة العامة للدولة^{٤١}

ألقى البيان المالي الضوء على أداء الاقتصاد العالمى وأهم سياسات مواجهة الأزمة المالية العالمية، حيث أشار إلى أنه من المتوقع تحقيق معدلات نمو إيجابية لحجم التجارة العالمية من السلع والخدمات بنسب مرتفعة تبلغ ٦,٧% فى عام ٢٠١٠ و ٦,٢% فى عام ٢٠١١ مقابل انكماش فى حجم التجارة العالمية بنحو ١٠,٩% فى عام ٢٠٠٩، وأرجع البيان التحسن فى أداء الاقتصاد العالمى فى جانب كبير منه إلى الحزم المالية والنقدية الضخمة التى نفذتها معظم دول العالم خلال الثمانى عشر شهراً الماضية بشكل جماعى ومتناسق، ولكن لا يزال هناك العديد من التحديات لا يمكن إغفالها، أهمها استمرار الاختلالات فى التوازنات العالمية، وهو ما يتطلب تضافر الجهود لزيادة الطلب والاستهلاك المحلى فى الدول التى تحقق لديها فوائض مرتفعة فى معدلات الادخار وفى موازين معاملاتها الخارجية مثل الصين وبعض الدول الآسيوية الأخرى. كما توقع البيان زيادة تدفقات رؤوس الأموال بشكل كبير على الدول الناشئة والنامية خلال الفترة المقبلة مع زيادة احتمالات خروجها أيضاً فى توقيتات قياسية وهو ما يتطلب سياسات حذرة للتعامل مع هذه التدفقات، وأيضاً ضرورة اتخاذ إجراءات إضافية على جانبى الإيرادات والمصروفات لتخفيض مستويات العجز فى الموازنات العامة فى أغلب الدول بما يحقق الاستقرار المالى لها وللاقتصاد العالمى على المدى المتوسط والطويل.

وفىما يتعلق بالاقتصاد المصرى، أشار البيان إلى تحقيق معدلات نمو متزايدة منذ ٢٠٠٥/٢٠٠٤ حيث ارتفعت من ٤,٥% إلى أن بلغت ٧% كمتوسط خلال الأعوام المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ - ٢٠٠٨/٢٠٠٧ وذلك فى ضوء تنفيذ عدد من الإصلاحات الهيكلية الجوهرية سواء فى النظم الضريبية أو فى التشريعات الحاكمة لمناخ الاستثمار والتجارة والأعمال، إلى

^{٤١} البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١/١٠ (صادر عن وزارة المالية - أبريل ٢٠١٠)

جانب انتهاج سياسات مالية واقتصادية حصيفة ومتسقة أدت إلى استعادة الثقة فى الاقتصاد المصرى وقدرته على النمو فى المدى المتوسط والبعيد.

وفى ظل الآثار الانكماشية التى صاحبت الأزمة المالية العالمية، كانت التكهات والتحليلات الاقتصادية تتوقع ألا يتعدى معدل النمو للاقتصاد المصرى ٤% على أفضل تقدير، فى حين حقق الاقتصاد المصرى معدلاً للنمو بلغ ٤,٧% للعام المالى ٢٠٠٩/٢٠٠٨. وعلى نحو آخر بلغت معدلات النمو الاقتصادى لدى الدول النامية والناشئة نحو ٣,٢% فى عام ٢٠٠٩ طبقاً لأحدث تقديرات لصندوق النقد الدولى.

ومع بدء انحسار آثار الأزمة العالمية على الاقتصاد العالمى وحركة التجارة الدولية، فقد حان الوقت لمتابعة تنفيذ برنامج الإصلاح المالى بالموازنة العامة وخفض معدلات الدين مرة أخرى، والبرنامج الذى ساندته البرلمان خلال سنوات ما قبل الأزمة سواء من خلال إصلاحات تشريعية نقلت منظومة التشريع الاقتصادى إلى آفاق جديدة غاية فى التطور، أو من خلال سياسات من شأنها إعادة تسيب أولويات الإنفاق العام بما يخدم القاعدة العريضة من المواطنين، أو من خلال إجراءات لترشيد الإنفاق وزيادة الموارد.

ومن هذا المنطلق، قامت وزارة المالية بوضع مسار أساسى فى ضوء انحسار آثار الأزمة العالمية للنزول بمعدلات إجمالى الدين العام (المحلى والخارجى) لأجهزة الموازنة العامة للدولة التى تشمل الجهاز الإدارى والمحليات والهيئات الخدمية لتصل إلى نحو ٥٥-٦٠% من الناتج المحلى الإجمالى بنهاية عام ٢٠١٤ - ٢٠١٥، وهو ما يتطلب مجموعة من الإجراءات الحتمية لخفض معدلات العجز بالموازنة العامة للدولة إلى نحو ٣,٥% فى نفس العام. ومن أهم هذه الإجراءات، إصلاح منظومة ضريبة المبيعات والتحول إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وإدخال بعض التعديلات على قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والتى تطلبها التطبيقات العملية، وكذلك استكمال تطوير منظومة حساب الخزانة الموحد فى ضوء ما أسفرت عنه التطبيقات الفعلية لهذه المنظومة الضخمة، واستكمال مشروع ميكنة المدفوعات الحكومية بما فيها أجور العاملين، بالإضافة إلى التوسع فى برامج المشاركة مع القطاع الخاص، فضلاً عن إجراءات أخرى فرعية أو متنوعة تهدف لضبط واستقرار المالية العامة وزيادة الموارد.

كما تطرح الحكومة مجموعة من الإصلاحات الإضافية المكملة للإجراءات الحتمية السابق الإشارة إليها تتمثل فى مراجعة سعر ضريبة القيمة المضافة تدريجياً فى المدى المتوسط لضمان التوزيع العادل لعبء الضريبة على الممولين ودافعى الضريبة، وإصلاح منظومة دعم المواد البترولية وترشيد الاستخدام بحيث يصل الدعم لمستحقه وتقليل نسبة التسرب منه، وكذا فض التشابكات المالية بين أجهزة الدولة المختلفة، بالإضافة إلى استغلال جزء من الوفر المالى فى زيادة استثمارات أجهزة الموازنة العامة كنسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى، وذلك بالتوسع فى استثمارات البنية الأساسية بكافة الآليات سواء بالإنفاق المباشر من موارد الدولة أو عن طريق المشاركة مع القطاع الخاص، بالإضافة إلى زيادة الدعم الموجه لإسكان محدودى الدخل. وفى حال تنفيذ تلك الإجراءات الإضافية، من المتوقع أن يصل حجم المساحة المالية إلى ما بين ٥ - ٦ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ ويرتفع ليصل إلى ما بين ٥٢ - ٦١ مليار جنيه فى عام ٢٠١٤/٢٠١٥.

وعلى جانب آخر تناول البيان المالى الأهداف الأساسية والإستراتيجية للموازنة الجديدة ٢٠١١/٢٠١٠ والتى تمثلت أهم عناصرها فى توجيه الإنفاق العام إلى غاياته واستخدامه كأداة لرفع معدلات التنمية الاقتصادية ودعم الخدمات والاحتياجات المجتمعية، وتنمية الموارد العامة

للدولة وتعظيمها، واستمرار مراعاة البعد الاجتماعي كاستراتيجية ثابتة لتنفيذ السياسة المالية من خلال الموازنة العامة للدولة، وأيضاً رفع كفاءة استخدام المخزون السلعي وموجودات المخازن، ودعم سياسة اللامركزية وتعظيم دور المحليات، فضلاً عن زيادة الإنتاج المحلي وتشجيع تدفق الاستثمار في مصر ضماناً لتحقيق التنمية وزيادة فرص التشغيل والعمالة والحد من البطالة.

وفي إطار التأكيد على الاهتمام بالبعد الاجتماعي كركيزة أساسية لتحقيق التوازن الاجتماعي، فقد رصدت الموازنة العامة للدولة نحو ١٨٤,٢١٣ مليون جنيه لتوفير المتطلبات الاجتماعية للمواطنين بما يمثل نسبة ٥٤,٠ % من إجمالي المصروفات بمشروع الموازنة العامة للدولة البالغة نحو ٤٩٤,٣٩٤ مليون جنيه.

وحول أسس تقديرات استخدامات وموارد مشروع الموازنة، أشار البيان إلى أن التقديرات الأساسية الإجمالية لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ بلغت نحو ٤٨١,٠ مليار جنيه مقارنة بـ ٣٥٤,٦ مليار جنيه بموازنة ٢٠١٠/٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٣٥,٦ %، وبمراعاة الاعتماد الإضافي بنحو ١٠,٠ مليار جنيه بموجب القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٠ كحزمة ثانية لدفع وتنشيط الاستثمارات العامة، فإن الربط المعدل لاستخدامات وموارد الموازنة للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ قد بلغ ٣٦٤,٦ مليار جنيه.

وقد تم توزيع الإنفاق العام للدولة والبالغ نحو ٤٨١,٠ مليار جنيه على ثلاثة مكونات رئيسية، تشمل (المصروفات وحيازة الأصول المالية وسداد أقساط القروض)، حيث تبلغ تقديرات المصروفات نحو ٣٩٤,٤٩٤ مليون جنيه مقابل نحو ٣٢٣,٩١٧ مليون جنيه مقدر لها في موازنة السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩، بزيادة قدرها ٧٠,٥٧٧ مليون جنيه بنسبة زيادة ٢١,٨ %، كما بلغت هذه الزيادة نحو ١٨,١ % عن الموازنة المعدلة، كما تزيد تقديرات مشروع الموازنة الجديدة عن المتوقع للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بنحو ٣٨,١٢٢ مليون جنيه. كما تقدر الاعتمادات المدرجة لحيازة الأصول المالية بنحو ٤,٢٤٠ مليون جنيه وذلك مقابل ٣,٥٦٢ مليون جنيه في موازنة السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ وإن كان من المتوقع أن تسفر عن نحو ٣,٩٣٨ مليون جنيه. ويبلغ المقدر لسداد أقساط القروض المحلية والخارجية التي حل موعد سداد أقساطها أو إهلاكها نحو ٨٢,٢٥٠ مليون جنيه وذلك مقابل ٢٧,٣٥٠ مليون جنيه متوقع في موازنة السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩.

وحيث أن مصروفات الموازنة تمثل الجانب الأعظم من حجم الاستخدامات بالموازنة العامة للدولة حيث تبلغ هذه المصروفات في مشروع الموازنة المعروض نحو ٣٩٤,٥ مليار جنيه من إجمالي الاستخدامات البالغة ٤٨١,٠ مليار جنيه. فقد اهتم البيان بعرض تفصيلها وفقاً لتصنيفها الاقتصادي والوظيفي: حيث تقدر الأجور وتعويضات العاملين في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ بنحو ٩٤,٦٠٩ مليون جنيه مقابل ٨٥,٩٨٧ مليون جنيه متوقع في موازنة السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بزيادة قدرها ٨,٦٢٢ مليون جنيه بنسبة زيادة ١٠,٠ %.

كما يتضمن مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ نحو ٢٨,٣٥٧ مليون جنيه مخصصة لشراء السلع والخدمات اللازمة لإدارة دولا العمل الحكومي مقابل متوقع قدره ٢٧,٦٢٧ مليون جنيه في السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بزيادة قدرها ٧٣٠ مليون جنيه بنسبة زيادة ٢,٦ %.

ويمثل المقدر سداه من الفوائد عن القروض المحلية والخارجية في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ مبلغ ٩٠,٦٢٩ مليون جنيه مقابل ٧١,٠٦٦ مليون جنيه متوقع في السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بزيادة قدرها ١٩,٥٦٣ مليون جنيه بنسبة زيادة ٢٧,٥ %.

كما بلغت تقديرات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ نحو ١١٥,٩١٦ مليون جنيه، وذلك مقابل نحو ٩٥,١٧٢

مليون جنيه متوقع في السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩، بزيادة قدرها ٢٠,٧٤٤ مليون جنيه بنسبة زيادة ٢١,٨% تقريباً. وبلغت تقديرات شراء الأصول غير المالية "الاستثمارات" بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ نحو ٣٣,٨٥٩ مليون جنيه مقابل ٣٦,٤٨٠ مليون جنيه في موازنة السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بخفض قدره ٢,٦٢١ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ٧,٢%.

وأوضح البيان أنه التزاماً بالقانون، يتم تصنيف مصروفات الموازنة وجملتها ٣٩٤,٤٩٤ مليون جنيه موزعة وفقاً للتصنيف الوظيفي لأنشطة الدولة المختلفة والتي تتمثل في: خدمات عامة، ونظام الأمن العام، والشئون الاقتصادية، وحماية البيئة، والإسكان والمرافق، والصحة، والشباب والثقافة والشئون الدينية، والتعليم، والحماية الاجتماعية.

كما تم توزيع الموارد في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠، والذي يبلغ نحو ٤٨١ مليار جنيه على ثلاثة مكونات رئيسية تشمل (الإيرادات العامة والمتحصلات من حيازة الأصول المالية والاقتراض وإصدار الأوراق المالية)، وتقدر الإيرادات العامة بنحو ٢٨٠,٧ مليار مقابل ٢٢٥,٠ مليار جنيه في موازنة السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩، وإن كان يتوقع أن تصل الحصيلة إلى ٢٥٨,٤ مليار جنيه في ضوء الجهود لتحسين الحصيلة الضريبية والإيرادات الأخرى. وتقدر المتحصلات من حيازة الأصول المالية بنحو ١٢,٨ مليار جنيه مقابل ٢,٨ مليار جنيه تقريباً في موازنة ٢٠١٠/٢٠٠٩ بزيادة قدرها ١٠,٠ مليار جنيه ترجع أساساً إلى تضمين مشروع الموازنة المعروض مبلغ ٩,٦ مليار جنيه كأقساط سيتم تحصيلها من شركات الكهرباء. كما يقدر الاقتراض وإصدار الأوراق المالية بنحو ١٨٧,٦ مليار جنيه، مقابل نحو ١٢٦,٨ مليار جنيه في موازنة السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بزيادة قدرها ٦٠,٨ مليار جنيه بنسبة زيادة ٤٧,٩%.

وتتناول فيما يلي التقديرات التفصيلية للإيرادات العامة المشار إليها وقدرها ٢٨٠,٦٦٠ مليون جنيه نظراً لكونها تغطي نسبة ٧١,١% من حجم المصروفات العامة للموازنة البالغة ٣٩٤,٤٩٤ مليون جنيه، وتتكون الإيرادات العامة من ثلاثة عناصر وهي (الضرائب، والمنح، والإيرادات الأخرى). فقد بلغت تقديرات الإيرادات الضريبية في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ نحو ١٩٧,٢٧٤ مليون جنيه، مقابل ١٤٥,٥٤٤ مليون جنيه في موازنة السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ والتي يتوقع لها أن تصل إلى ١٧١,٣٣٥ مليون جنيه، ومن ثم فإن تقديرات مشروع الموازنة من هذه الضرائب تزيد عن المتوقع في السنة المالية الحالية بنحو ٢٥,٩٣٩ مليون جنيه بنسبة زيادة ١٥,١%. كما تبلغ تقديرات المنح في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ نحو ٣,١٥٦ مليون جنيه موزعة بين منح جارية وأخرى استثمارية ورأسمالية، وذلك مقابل ٧,٧٠٠ مليون جنيه مقدرة في موازنة السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ والتي يتوقع لها أن تصل إلى ٤,٤١٥ مليون جنيه. ومن ثم فإن تقديرات المنح في مشروع الموازنة والمقدر لها ٣,١٥٦ مليون جنيه تقل عن المتوقع في السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بنحو ١,٢٥٩ مليون جنيه بنسبة خفض قدره ٢٨,٥%. وبلغت تقديرات الإيرادات الأخرى في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ نحو ٨٠,٢٣٠ مليون جنيه، وذلك بالمقارنة بـ ٨١,٧٤٩ مليون جنيه في موازنة السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بخفض قدره نحو ١,٥١٢ مليون جنيه وإن كان يتوقع أن ترتفع حصيلة السنة الحالية إلى ٨٢,٦٥٧ مليون جنيه، ومن ثم يكون الخفض في تقديرات مشروع الموازنة لعام ٢٠١١/٢٠١٠ عن المتوقع في عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ نحو ٢,٤٢٧ مليون جنيه بنسبة زيادة ٢,٩%.

وفيما يتعلق بالعجز ومفاهيمه المختلفة في مشروع موازنة ٢٠١١/٢٠١٠، أوضح البيان أن العجز النفدي الظاهر في مشروع الموازنة وقدره ٨٣٤,١,١١٣ مليون جنية إنما يمثل ٨,٢% من حجم الناتج المحلي الإجمالي المستهدف في السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ وهو عجز يعكس القصور الحادث في الإيرادات العامة للدولة عن تغطية نفقاتها العامة. وإذا ما روعي أثر صافي الحيازة من الأصول المالية والبالغ قدره ٨,٢٨٢ مليون جنية (حيازة الأصول المالية- المتحصلات منها) يصل العجز الكلي لنحو ١٠٥,٥٥٢ مليون جنية مقابل ٩٨,٦٩٨ مليون جنية متوقع في السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بزيادة قدرها ٨٥٣,٥,٦ مليون جنية بنسبة زيادة ٦,٩%، ويمثل العجز الكلي في مشروع موازنة ٢٠١١/٢٠١٠ نسبة ٧,٧% من الناتج لمحلى الإجمالي.

وحول تمويل العجز الكلي للموازنة العامة يتعين التفريق بين أمرين هامين، الأول: أن إجمالي التمويل الذى تحتاجه الموازنة العامة لا يقف عند حدود العجز الكلي للموازنة العامة للدولة المقدر في مشروع الموازنة العامة بمبلغ ١٠٥,٥٥٢ مليون جنية، وإنما يمتد الأمر إلى البحث عن مصادر تمويل لتغطية أفساط القروض المحلية والخارجية والمقدر لها في مشروع الموازنة المعروض ٨٢,٢٥٠ مليون جنية. والثانى: أن صافى الاقتراض يمثل الزيادة الحقيقية فى الدين العام المحلى والخارجى، حيث ينبغى أن يستبعد من الاحتياجات التمويلية الجديدة كل من أفساط القروض المحلية والخارجية المسددة بوصفها انتقاص وتخفيض لأرصدة الدين العام عن السنوات السابقة. وتبعاً لذلك يكون صافى الاقتراض الذى تحتاجه الموازنة فى السنة المالية المقبلة ٢٠١١/٢٠١٠ نحو ١٠٥,٣٠٢ مليون جنية مقابل ٩٨,٢٨٢ مليون جنية يتوقع فى السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بزيادة قدرها ٧,٠٢٠ مليون جنية.

٣- بيان وزير المالية^{٤٢}

ألقى الدكتور يوسف بطرس غالى وزير المالية بيانه المالى حول مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠، فى عدة مناسبات، أشار خلالها إلى أن السنة المالية التى يعطيها مشروع الموازنة تعتبر سنة محورية، تمثل الرباط المفصلى بين مرحلة اتخذت فيها الحكومة موقفا توسعيا من الإنفاق العام للحفاظ على معدل النمو فى ظل انهيار النشاط الاقتصادى العالمى، ومرحلة أخرى يجب أن يتخذ فيها موقفا أكثر حرصا فى الإنفاق العام دون أن يؤثر على عوامل النمو فى الاقتصاد القومى.

وأوضح أن العالم مر بأزمة عالمية طاحنة، وأن مصر كانت خلال العام الماضى واحدة من ثلاث دول فقط على مستوى العالم - مع الصين والهند- التى استطاعت أن تحقق معدلات نمو موجبة، فيما حققت كل دول العالم الأخرى صناعية ونامية معدلات نمو سالبة. واعتبر أن ذلك دليل على وجود رصيد من الموارد الاقتصادية لجأت إليها الحكومة لمقاومة الضغوط الانكماشية التى جاءت من العالم الخارجى، وهو ما أتاح لها أن تتقدم للمجلس بحزمة من الإجراءات الإنعاشية وصلت إلى ٣٣ مليار جنية، حافظت على معدل نمو وصل لنحو ٤,٧% عام ٢٠٠٩/٠٨ ومتوقع أن يصل عام ٢٠١٠/٠٩ إلى ما يفوق ٥% من الناتج المحلى.

^{٤٢} عرض شامل للبيانات التى ألقاها السيد الوزير حول مشروع الموازنة فى كل من: مجلس الشعب، الفصل التشريعى التاسع، دور الانعقاد العادى الخامس، مضبطة رقم (١١١) - مجلس الشورى، دور الانعقاد العادى الثلاثون، مضبطة رقم (٧٣) - اجتماع لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب بتاريخ ٢٠١٠/٥/١١ - اجتماع لجنة الشئون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى بتاريخ ٢٠١٠/٤/١٣.

وأوضح أن البرنامج التحفيزى كان على حساب مزيد من الاقتراض، وهو ما أدى إلى زيادة العجز فى الموازنة العامة ليس فقط نتيجة لزيادة الإنفاق، ولكن أيضا نتيجة لانخفاض الإيرادات المرتبطة بالنشاط الاقتصادى الذى انخفض بفعل الأزمة. فقد انخفضت الإيرادات لكل من قناة السويس بنسبة ٢٧%، الضرائب بنسبة ٢٣%، والجمارك بنسبة ١٢%. وأثنى الوزير على اهتمام المجلس بجانب الإيرادات فى مشروع الموازنة العامة، بالمقارنة بينما كان معهود من النواب خلال السنوات السابقة الاهتمام بجانب النفقات والمطالبة بزيادات العديد من بنوده وترك مسؤولية تدبير الموارد اللازمة لهذه النفقات للحكومة فى غالب الأحيان. وأشار إلى أن الإيرادات العامة بمشروع الموازنة عبارة عن عنصرين أساسيين، أولهما إيرادات سيادية ناتجة من موارد طبيعية مثل البترول وقناة السويس وما يشاكلها، وثانيهما موارد سيادية ناتجة من استقطاع جانب من دخول المواطنين وفقا لقوانين الضرائب والجمارك والرسوم وما يماثلها.

وأوضح أن العجز بالموازنة العامة كان قد جاوز نسبة ١٢٥% من الناتج المحلى عام ١٩٨٧، وهو ما استوجب اتخاذ إجراءات جادة لتصويب موقف التوازنات العامة بالموازنة. وبعدها كان لا بد من تحسين أوضاع عناصر الإنتاج فى الاقتصاد المصرى الذى كان يقوم الجانب الأهم فيه على القطاع العام، لذلك تم الاتجاه لتحفيز القطاع الخاص الذى بدأ فى الانطلاق مع بداية عام ١٩٩٦/١٩٩٧. ونتيجة لذلك ارتفعت درجة تصنيف الاقتصاد المصرى وقتها إلى استثمارى. ولكن لم يتم وضع الهيكل المؤسسى الذى يضمن اتخاذ القرار السليم وفقا لآليات السوق، ولذلك عندما تطلب الأمر اتخاذ قرار صعب بشأن تحرير سعر الصرف خلال أزمة جنوب شرق آسيا تردنا فى اتخاذ القرار السليم رغم وجوبه، مما أدى إلى انفجار سعر الصرف عام ١٩٩٩ والدخول فى السوق السوداء وقيود التصدير. وأشار إلى أنه فى عام ٢٠٠٣ تمت أول محاولة لتعويم الجنيه المصرى والتي لم تحقق الهدف نظرا لعدم التوقع حينها بأن مثل هذا الإجراء سوف يرفع سعر الصرف لمدة شهرين تقريبا حتى يعاود الانخفاض، وهو ما حدث بنجاح فى عام ٢٠٠٤.

واستعرض الوزير المكونات التقليدية لمشروع الموازنة العامة وما تخصصه من موارد للقطاعات المختلفة، فأشار إلى أنه بالرغم من انخفاض الإيرادات العامة فى مشروع الموازنة مقارنة بموازنة عام ٢٠١٠/٠٩، فإنه تم اعتماد مبلغ ٩٥ مليار جنيه للأجور والمرتببات بنسبة زيادة قدرها ١١%، كما تضمن مشروع الموازنة ارتفاع قيمة الدعم ليصل إلى ١٠١,٨ مليار جنيه مقابل ٥٩ مليار جنيه خلال العام ٢٠١٠/٢٠٠٩، وذلك نتيجة إضافة بنود دعم جديدة مثل دعم الزراعة حيث يزيد سعر استلام طن القمح المحلى نحو ٦٠٠ جنيه، إضافة إلى الإجراءات المعتادة فى التعامل مع باقى المحاصيل. وذكر أن الدعم خلال العام المالى محل المناقشة مضافا إليه مساندة وتدعيم نظام المعاشات بنحو ٢٠ مليار جنيه. وزيادة الاعتمادات المدرجة للتعليم لتصل إلى ٤٨ مليار جنيه، وزيادة قيمة الدعم الموجه للمنتجات البترولية من ٥٧ مليار جنيه إلى ٦٨ مليار جنيه فى مشروع الموازنة، واعتماد مبلغ ٤ مليار جنيه لتنشيط الصادرات، ومبلغ ٢,٢ مليار جنيه لدعم المزارعين، ومبلغ ٦ مليار جنيه لدعم الكهرباء، ومبلغ ٩٠٠ مليون جنيه لدعم نقل الركاب، ومبلغ ٤٠٠ مليون جنيه لدعم الإنتاج الصناعى، ومبلغ ٢٠٠ مليون جنيه لدعم الصعيد، ودعم قطاع مياه الشرب والصرف الصحى بمبلغ ٧٠٠ مليون جنيه، ودعم مرفق السكك الحديدية بمبلغ ٢٠٢ مليار جنيه.

وأكد الوزير أن نحو ٦٠% من نفقات الموازنة العامة عبارة عن مكونات غير مرنة تتمثل فى الأجور وخدمة الدين ونفقات الأمن القومى، وإذا أضيفت مخصصات الدعم بلغت نسبة المكونات غير المرنة نحو ٨٠% من الموازنة العامة. مشيرا إلى أن اعتمادات باب الأجور ترتفع فى مشروع موازنة ٢٠١٠/٢٠١١ من ٨٥ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى

٩٥ مليار جنيه، كما ارتفعت مخصصات شراء السلع والخدمات من ٢٧ مليار جنيه عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى ٢٨,٣ مليار جنيه بمشروع الموازنة، وزاد باب الفوائد من ٧٠ مليار جنيه عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى ٩٠ مليار جنيه بمشروع الموازنة الجديدة نتيجة ارتفاع الدين في العام الماضي. وأكد أن تخوفه من انفلات الزيادة في الدين العام وأعباء خدمته هو ما يدفعه دائما إلى معارضة أى إنفاق جديد غير مخطط، وذلك حرصا على إبقاء عجز الموازنة العامة وأعباء خدمة الدين في الحدود المقبولة التي يمكن السيطرة عليها. منبها إلى أن ذلك يؤثر على ما يتم إنفاقه على الاستثمارات العامة الذي لا تتجاوز نسبته ٣% من الناتج المحلي، وتقدر اعتمادات الاستثمارات العامة بنحو ٣٣ مليار جنيه مقارنة بنحو ٤٨ مليار خلال العام المالي ٢٠١٠/٠٩، وهو ما يأتي نتيجة الاستثمارات الإضافية لحزمة التحفيز المالي وعودة مستويات الاستثمارات العامة لمعدلاتها المعتادة، مع فتح الباب للقطاع الخاص للمساهمة في تنفيذ استثمارات عامة التي لا تستطيع للحكومة تحمل عبء تمويلها. علما بأنه أحد المحركات الرئيسية لتحقيق معدلات نمو عالية تصل إلى ٧-٨%. وذكر أن ذلك يعطى أهمية خاصة لقانون مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة الذي أقره المجلس مؤخرا.

وأضاف أن نسبة العجز في الموازنة إلى الناتج القومي سوف تتجه إلى الانخفاض خلال العام المالي القادم، موضحا أن العجز الكلي في مشروع الموازنة بلغ ١٠٥ مليار جنيه مقارنة بنحو ٩٨ مليار جنيه في موازنة العام المالي ٢٠١٠/٠٩، مشيرا إلى أن الطاقة الاقتصادية خلال السنوات الخمسة الأخيرة قد أدت إلى استقرار حجم الدين العام إلى الناتج القومي وعدم تدهوره، حيث بلغت هذه النسبة ١٠٠% عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦، انخفضت إلى ٨١,١% عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ثم إلى ٨٠,١% في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠، ومن المتوقع انخفاض هذه النسبة لتصل إلى ٧٧,٣% خلال العام القادم. وأكد أن كافة الموازنات حققت حساباتها الختامية ذات الأرقام الواردة بهذه الموازنات. مشيرا إلى أن الحكومة ستعرض على المجلس خلال الفصل التشريعي القادم حزمة من الإجراءات التي سيتم اتخاذها خلال خمس سنوات قادمة تستهدف تخفيض عجز الموازنة تدريجيا إلى ٣,٥% حتى عام ٢٠١٥، وتخفيض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي إلى نسبة ٤٤%، وهي الحدود الآمنة بالنسبة لدولة مثل مصر. وأوضح أن هذه الإجراءات ستتيح لصاحب القرار المصري مساحة مالية وموارد إضافية تصل في سنة ٢٠١٥ إلى ٦٢ مليار جنيه، تخصص لتحسين التغطية الصحية وتحسين التعليم، والتوسع في البنية الأساسية الضرورية، والتوسع في الخدمات الاجتماعية، والتوسع في شبكة الأمان الاجتماعي. وهو ما يتيح للبرلمان القدرة على التصرف بما يخدم الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يراها ذات أولوية.

وأوضح الوزير أن الواقع يوضح امتلاك مصر لقاعدة إنتاجية تنمو ويجب أن تنمو معها الإيرادات السيادية، غير أن المشكلة الكبرى تخص جانب النفقات الذي يعاني من عدم المرونة في جانب كبير منه لتعلقه بالأجور وخدمة الدين، وإذا أضيف إليهما الدعم بصورته الحالية نجد أننا نتحدث عن نحو ٣٠٠ مليار جنيه نفقات غير مرنة ضمن موازنة عامة تتجاوز الـ ٤٠٠ مليار قليلا. وشدد على أن ذلك يؤكد الحاجة إلى إجراء تغييرات هيكلية لزيادة مرونة عناصر الموازنة العامة، وذلك من خلال عدة وسائل أهمها: الحصول على الديون اللازمة لسد عجز الموازنة بفائدة أقل لخفض أعباء خدمة هذه المديونية، وميكنة سداد المدفوعات الحكومية لإقلال الفترة الفاصلة بين خروجها من حسابات الحكومة ووصولها لمستحقيها، وقد ساهم ذلك في تخفيض هذه الفجوة من ٢١ يوم إلى خمسة أيام فقط تصل أحيانا إلى ٤٨ ساعة من الناحية الفعلية بالاتفاق مع البنوك، فضلا عن إدخال آلية مثل قانون المشاركة مع القطاع الخاص في تنفيذ مشروعات المرافق العامة والبيئة الأساسية للمساهمة مع الحكومة في انجاز مثل هذه

النوعية من المشروعات المكلفة وبوتيرة أسرع تساهم فى زيادة معدلات النمو ومستويات المعيشة.

وعرض الوزير ملامح الأزمة المالية التى تشهدها اليونان حاليا والتى وضعتها على شفا الإفلاس نتيجة عدم الانضباط المالى وارتفاع عجز الموازنة إلى ١٣,٧%. وأكد أن برنامج التصحيح الذى تنفذه اليونان حاليا بمساعدة مالية ضخمة من باقى دول الاتحاد الأوروبى لن يعيد مستويات الدخل بها لما كانت عليه عام ٢٠٠٩ قبل حلول عام ٢٠١٧، مما يعنى ضياع ثمانى سنوات من التنمية نتيجة عدم إدارة أوضاعها المالية بالصورة السليمة. وأكد الوزير أن ذلك يجعلنا أكثر تمسكا بالحفاظ على التوازنات المالية فى مصر، وألا تدفعنا ضغوط الاحتياجات التنموية للتفريط فى الحفاظ على التوازنات المالية الكلية حتى لا نسقط فى حلقة سرطانية من الانفلات المالى الذى يمكن أن يقودنا إلى الانهيار والإفلاس كما حدث فى اليونان.

وشدد على أن مشروعى الخطة والموازنة المعروضين لا يتضمنان أية إجراءات استثنائية، بعد عودة كل مكونات الإيرادات إلى مسارها الطبيعى. وأشار إلى أنه لا يمانع فى النظر فى أية مقترحات للأعضاء لإجراء تعديلات معينة فى بعض بنود الموازنة، كما لا يمانع فى الاستجابة لبعض المطالبات الهامة لبعض الجهات، وذلك بشرط الحفاظ على التوازنات الكلية للموازنة العامة والسعى لإحداث تخفيض ولو بسيط فى عجز الموازنة، والحفاظ على الاستقرار فى نسبة الدين العام إلى الناتج المحلى المتوقع أن يصل العام القادم إلى ٧٧% نزولا من ٨٢% خلال العام المالى ٢٠١٠/٢٠٠٩.

وقال إن عجز الموازنة من المتوقع أن يصل إلى أكثر من ٨% خلال العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠، مؤكدا أهمية السيطرة على عجز الموازنة العامة وخفض الدين العام إلى الناتج المحلى الإجمالى. وأوضح أن الحكومة تضع نصب أعينها الظروف الاقتصادية الخاصة بمحدودى الدخل ومن ثم لا يمكن خفض قيمة الدعم المقدر بالموازنة حتى لا تتأثر هذه الفئة، مشيرا إلى أن انخفاض قيمة الدعم بمشروع الموازنة لا يعنى تخلى الحكومة عن مساندة ودعم الفقراء ومحدودى الدخل، بل نتيجة لانخفاض الأسعار العالمية للمواد البترولية والتموينية. وقال إن دعم الطاقة يبلغ ٦٠ مليار جنيه بما يزيد عن حجم الدعم المخصص للصحة والتعليم. وذكر أن الحكومة تتولى شراء القمح المحلى من المزارعين بسعر يزيد عن السعر العالمى بنسبة ٣٠%. وأوضح أن معدلات النمو المتوقعة خلال العام المالى القادم ستصل إلى ٥,٨%، وهذا هو التقدير المتحفظ الذى تعمل عليه وزارة المالية، وأملنا فى ضوء النتائج التى تحققت فى الربع الأخير من العام المالى ٢٠١٠/٠٩ أن نصل إلى ٦%، وهو ما يتيح خلق ما يزيد على ٧٠٠ ألف فرصة عمل العام القادم.

وأوضح أن الحكومة قررت فى عام ٢٠٠٤ التصدى لإصلاح الإطار القانونى الحاكم لنشاط الاقتصاد المصرى، ومنها قوانين الضرائب والجمارك والمعاشات. وتم البدء بقانون الضريبة على الدخل باعتباره الأصعب، وتم تبني فلسفة جديدة وآليات متطورة تخوف البعض من تبنيها فى الظروف المصرية، غير أن القانون أثبت نجاحا ملحوظا فى التطبيق العملى منذ إقراره. وأوضح أن القانون أعاد الارتباط الواجب بين الحصيلة الضريبية وحجم النشاط الاقتصادى التى كانت مهذرة فى ظل القانون السابق نتيجة التوسع فى الإعفاءات الضريبية. وأشار إلى أن وزارة المالية قامت بجهد لإصلاح الإدارة الضريبية تضمن استبعاد العناصر السيئة من المصلحة وإصلاح أحوال العاملين بها وتطوير نظم العمل. وأكد أن الجزء الأهم والباقى هو تغيير ثقافة المجتمع ونظرته إلى الضرائب باعتبارها حق للمجتمع، وهو ما يحتاج إلى كثير من الجهد وبعض الوقت خاصة وأن لدينا حوالى ٧٠ عاما من علاقة بين الممول والإدارة الضريبية سادها الخصومة والشك.

وأشار الوزير إلى أن قطاع الأعمال الحرة بجميع عناصره يسدد ضريبة دخل لا تتجاوز ١٧٤ مليون جنيه بما متوسطه ٢٠٠ جنيه سنويا للفرد، كما يرفض أغلبهم إمساك الدفاتر بحجة عدم قدرتهم على ذلك رغم أنهم جميعا من حملة الشهادات العليا ورغم أن القانون لا يشترط دفتر معين لإثبات الإيرادات والنفقات. وذكر أن أزمة الصيادلة كان سببها الرغبة في عدم إمساك الدفاتر حتى تم الاتفاق على إمساك الدفاتر وإصدار فواتير. وأوضح أن القانون يتيح للمصلحة تقدير الضرائب كما تراها طالما لا توجد دفاتر، كما يتيح الزج بغير الملتزم ضريبيا إلى السجن. واقترح الوزير إضافة تعديل في قانون الضريبة على الدخل ضمن مشروع قانون الموازنة العامة يجرم عدم إصدار الفواتير ويعتبره أحد أنواع التهرب الضريبى.

وأوضح وزير المالية أن تجربة تطبيق قانون ضريبة الدخل خلال الفترة الماضية أظهرت زيادة عدد الممولين إلى ٣,٣ مليون ممول مما يعنى زيادة نسبة الالتزام الضريبى، غير أن الفحص الفعلى سوف يظهر أن بعض من تقدم للتسجيل يتلاعب فى الإقرار أو لا يمساك دفاتر منتظمة، غير أن ذلك أفضل من عدم القيد على الإطلاق. وأوضح أن المصلحة بدأت فى تركيب قاعدة بيانات متطورة من شأنها كشف التلاعب فى الإقرارات والدفاتر. غير أن التحدى الأكبر أمام المصلحة هو حربها مع ثقافة ضريبية قديمة لا زالت تصور لبعض الممولين أن النظام القديم ما زال ساريا كما تتيح لبعض مأمورى الضرائب التلاعب ببعض الممولين غير الواعين بحقوقهم وفقا للقانون الجديد. وأن الإصلاح تضمن إلغاء الاتفاقات التحاسبية فى ضريبة الدخل رغم معارضة البعض لذلك.

وأكد أن الإيرادات السيادية من الضرائب لا زالت غير متناسبة مع حجم الناتج المحلى المصرى، لأن الإيرادات الضريبية فى دولة مثل مصر يجب أن تكون نحو ١٧-١٨% من الناتج القومى. وأشار إلى أن ضريبة الدخل عند مستواها المطلوب وإن كانت الحصيلة لا زالت غير متناسبة، وذلك لأن الحكومة اختارت أن تكون هى البادئة بالثقة انتظارا لاستجابة المجتمع وتغير ثقافته الضريبية. أما ضريبة المبيعات فهى أقل من مستوياتها المناسبة لدولة مثل مصر وفقا للمعدلات العالمية. وذكر أن تطوير الإطار القانونى للإيرادات العامة تضمن تعديلات هامة فى قوانين الجمارك لإزالة بعض التشوهات التى كانت تعانيتها وكانت تساهم فى إهدار الحصيلة وفساد الإدارة الجمركية.

وأكد الوزير أهمية العمل على زيادة الإيرادات العامة من خلال زيادة الإنتاج لضمان عدم زيادة أى عبء على المواطن. وأشار إلى أن معدل نمو الناتج المحلى خلال الربع الثالث من السنة المالية ٢٠١٠/٠٩ بلغ ٥,٨% مما يعنى تحقيق معدل نمو يتحسن رغم ظروف الأزمة العالمية، كما يعنى أن البرنامج التحفيزى الذى نفذته الحكومة لمواجهة الأزمة أتى أوكله بكفاءة، وأن الإقبال الكبير الذى لقيته سندات الخزينة المصرية الدولية هو شهادة بسلامة الاقتصاد المصرى. وذكر أنه كان من الممكن تدبير قيمة هذه السندات محليا، غير أن الهدف الأهم من طرحها بالأسواق الدولية هو لفت انتباه العالم إلى الاقتصاد المصرى ومتابعته وهو يتحسن، وذلك سعيا إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لتحسين معدلات النمو والدخول فى الدائرة الحميدة التى جربتها دول مثل ماليزيا.

وتطرق الوزير للحديث عن قانون المشاركة مع القطاع الخاص فى مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة، مؤكدا أهميته فى خفض عجز الموازنة وتحرير القيود المكبلة للموازنة العامة، مشيرا إلى أن هناك ٥ مشروعات سوف يتم إنشاؤها بتكلفة ٢٥ مليار جنيه، بينما يتولى القطاع الخاص إقامة هذه المشروعات الخمسة وتقوم الحكومة بشراء الخدمة، وسوف يدرج بالموازنة مبلغ ٣ مليار جنيه فقط بدلا من ٢٥ مليار جنيه، حيث إن هذا المبلغ يمكن للحكومة استخدامه فى مشروعات أخرى تلبى طموحات الشعب المصرى.

وأشار إلى أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة منذ عام ٢٠٠٤ خفضت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي من ١٢٠% إلى نحو ٨٠% فقط، وكان مخطط لها أن تنخفض العام الماضي إلى ٧٢%، لكنها ارتفعت إلى ٨٢% نتيجة الإجراءات التحفيزية والاقتراض الإضافي. وذكر أن مشروع موازنة ٢٠١١/٢٠١٠ يستهدف عجزاً بنسبة ٧٧% وهي أقل من النسبة المتوقعة خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩، وذلك كبادرة لتخفيض الزيادة الكبيرة التي حدثت في عجز الموازنة والعودة إلى مواصلة المسار الذي كان مخططاً لتخفيض نسبة الدين العام للناتج المحلي.

وأكد وزير المالية أن مشروع القانون الذي اقترحه الحكومة منذ عامين ووافق عليه المجلس بشأن السماح للبرلمان بتعديل مشروع قانون الموازنة، ومن هذا المنطلق وفي إطار حرص الحكومة على متابعة الأولويات التي طالب بها ويطالب بها النواب، وفي ضوء قانون الموازنة السابق الإشارة إليه قد يرى المجلس إعادة الأولويات والبنود في مشروع الموازنة العامة المعروض، مبدياً استعدادة والحكومة في إطار مستوى العجز الأمن الذي يبعدنا عن الأزمات المالية، أو في حال اقتراح موارد لهذه التعديلات.

واختتم الوزير بيانه بالتأكيد على التعامل الشفاف للوزارة مع المجلس فيما يتعلق بالموازنة العامة، التي أصبحت في متناول الجميع بكافة تفاصيلها. وشدد على التزام الوزارة بنسبة العجز الذي يقرره المجلس وتبرزه الحسابات الختامية التي يناقشها المجلس سنوياً. وأشاد بالمستوى الراقى من التعاون الذي ساد العلاقة بين المجلس والحكومة خلال السنوات التي تحمل فيها مسؤولية وزارة المالية، والذي أثمر نتائج طيبة ساهمت في عبور الأزمة العالمية دون ضرر كبير. وأعرب عن أمله في استمرار ذات النهج خلال السنوات القادمة لرفع مستويات معيشة المواطن المصري إلى المستوى الذي يستحقه هذا الشعب.

٣- بيان وزير التنمية الاقتصادية

استهل السيد وزير الدولة للتنمية الاقتصادية بيانه عن مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠١١/٢٠١٠ للعام الرابع من الخطة الخمسية (٢٠٠٧/٢٠٠٨-٢٠١١/٢٠١٢)، بالإشارة إلى أن العام المالي محل المناقشة يتميز بسمتان مميزتان. فهو من ناحية يمثل فترة انتقالية ما بين انحسار الآثار السلبية التي خلفتها الأزمة المالية العالمية عن الاقتصاد المصري، وإعداد الاقتصاد للعودة من جديد إلى منحى النمو المتصاعد. كما أنه من ناحية أخرى العام الذي سيشهد جهداً مكثفاً لاستكمال تنفيذ البرنامج الرئاسي وضمان تنفيذ كل البرامج والمشروعات التي تضمنها البرنامج الانتخابي لسيادة الرئيس. وأكد أن مشروع الخطة يعكس ويترجم ما تضمنه بيان السيد رئيس الجمهورية أمام الجلسة المشتركة لمجلسي الشعب والشورى في نوفمبر ٢٠٠٩.

وأوضح أن مشروع الخطة يسعى لتحقيق ثلاثة أهداف إستراتيجية رئيسية، أولها حفز النمو الاقتصادي والعودة إلى مستويات النمو التي كانت قبل الأزمة، وثانيها توفير فرص عمل تستوعب الداخلين الجدد إلى سوق العمل. وأكد أن الخطة تتجه لتحقيق هذه الأهداف انطلاقاً من النجاح الذي حققته في مواجهة الأزمة العالمية التي هزت معظم اقتصادات العالم، وذلك بفضل سياسة اقتصادية حكيمة وإدارة حازمة للاقتصاد ودعم صريح من البرلمان الذي ساند الحكومة في ضخ اعتمادات إضافية للإنفاق خلال فترة الأزمة بلغت أكثر من ٣٠ مليار جنيه عوضت النقص الذي حدث في استثمارات القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية، وبالتالي استطاع الاقتصاد أن يحافظ على معدل نمو اقتصادي معقول يبلغ ٤,٧% بينما معظم اقتصادات دول العالم المتقدمة والنامية شهدت تراجعاً في معدلات النمو.

وأشار إلى أن البيانات تظهر بدء القطاعات التي كانت أكثر تأثراً بالأزمة في تحقيق معدلات نمو خلال الفترة من يناير إلى مارس ٢٠١٠ تفوق المعدلات السابقة على الأزمة مباشرة. وذكر أنه من المستهدف أن يواصل الاقتصاد المصري انطلاقه في رحاب التنمية بخطى مسرعة ليصل لمعدل نمو حقيقي ٥,٨% في خطة عام ٢٠١١/٢٠١٠. وتوقع أن يحقق الاقتصاد المصري عام ٢٠١٢/١١ - العام الأخير من الخطة الخمسية- عن ٦,٥-٧%. وأكد أن تحقيق ذلك يستلزم زيادة معدل الاستثمار إلى نحو ٢٠% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يتطلب تشجيع القطاع الخاص على أن يحقق استثمارات لا تقل عن ١٦٥ مليار جنيه في هذا العام. كما يستلزم أيضاً تدعيم القطاعات التي حققت معدلات نمو جيدة أثناء الأزمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

وذكر وزير التنمية الاقتصادية أن الخطة تتوقع أن تؤدي معدلات النمو الاقتصادي المتوقعة إلى توليد ما يقرب من ٧١٠ آلاف فرصة عمل جديدة، ليصل عدد المشتغلين في الاقتصاد المصري إلى نحو ٢٣ مليون فرد، وهو ما يؤدي إلى انخفاض في معدل البطالة من ٩,٤% خلال العاميين الآخرين إلى ٩%. وأشار إلى أن تحقيق هذه الأهداف مبني على النجاح في تنفيذ استثمارات بحوالي ٢٥٦ مليار جنيه، منها استثمارات عامة - أي للحكومة وللهيئات الاقتصادية والشركات العامة- تبلغ أكثر من ٩٠ مليار جنيه، تمثل الاستثمارات الحكومية منها ٣٤ ملياراً فقط وهو أقل ما يمكن أن يتم توفير للاستثمارات في المشروعات الحكومية. وأشار إلى أن الاستثمارات الحكومية موزعة على ٢٥ برنامجاً استثمارياً تسجل وثيقة الخطة ووثيقة المشروعات الاستثمارية كل مشروع منها بكل تفاصيله والاعتمادات المخصصة له.

ثانياً: مناقشات مجلس الشورى لمشروع الموازنة

١- تقرير لجنة الشؤون المالية

أحال رئيس مجلس الشورى بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٣٠، قرار رئيس الجمهورية بمشروع قانون بربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية، نظرته وإعداد تقرير عنه يعرض على المجلس. وقد قامت اللجنة بعقد عدة اجتماعات حضر وزير المالية جانباً منها، انتهت إلى إعداد تقرير^{٤٣} تناول رصد قطاعات الموازنة العامة واستعرض بالتحليل لأهم بنودها، واختتم بعدد من التوصيات والتي رأت اللجنة أهمية الأخذ بها لتحقيق التوازن الإيجابي في الموازنة العامة للدولة، جاءت على النحو التالي:

١- توصيات خاصة بالإففاق العام

- التأكيد على أهمية الدعم العيني، وعدم الانتقال إلى الدعم النقدي إلا بصورة متدرجة وبعد دراسة واعية وتجارب عملية.
- ربط العلاوات الدورية للأجور بمعدلات التضخم السنوي، والمطالبة بإنشاء صندوق لمواجهة البطالة وحالات نقص فرص العمل أو ضياعها بسبب انتقال ملكية الأصول العامة.
- زيادة الإففاق العام على قطاعات التعليم والصحة والبحث العلمي بما يضمن تقديم أفضل خدمة تعليمية وصحية للمواطن.

^{٤٣} تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن قرار رئيس جمهورية مصر العربية بمشروع قانون بربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠.

- المطالبة بإعداد دراسة تفصيلية لموقف الاقتراض الداخلى وتطوره.

٢- توصيات خاصة بالإيرادات العامة

- إعادة النظر فى قانون الضريبة على الدخل بما يضمن مساهمة كل ممول بقدر عادل فى الضريبة يتناسب مع قدرته التكبيفية، وتنشيط جهود تحصيل المتأخرات الضريبية وتوفير الحوافز التى تشجع على أداء الضريبة فى المواعيد المقررة.

- إعادة النظر فى تقييم محل الضريبة العقارية على أساس القيمة السوقية وإعادة الربط على هذا الأساس بعد خمس سنوات.

٣- توصيات عامة

- الحد من التباين فى معدلات الأجور داخل الجهاز الحكومى، وداخل الجهة الحكومية الواحدة، مع ترشيد الاستعانة بالمستشارين.

- ضرورة تثبيت العمالة المؤقتة، وتبنى نظام معن عنه فى شغل الوظائف الشاغرة.

٣- مناقشات المجلس وتعقيب الحكومة^{٤٤}

ناقش مجلس الشورى على مدى أربع جلسات عقدها يومى ٢ و٣/٥/٢٠١٠، تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن مشروعى قانونين باعتماد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠١١/٢٠١٠ العام الرابع من الخطة الخمسية (٢٠٠٧/٢٠٠٨ - ٢٠١١/٢٠١٢) وربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١، بحضور السيدى وزيرى المالية والتنمية الاقتصادية. وقد دارت مناقشات مستفيضة حول مشروعى الخطة والموازنة شارك فيها ٥٦ عضواً، ونعرض فيما يلى لأهم ما دار من مناقشات، متضمنة لأهم الملاحظات التى أبدتها الأعضاء، وتعقيب الحكومة عليها، وذلك على النحو التالى:

أشار الأعضاء إلى أن مشروعى الخطة والموازنة للعام المالى ٢٠١١/٢٠١٠ يتضمنان عدداً من الجوانب الإيجابية الهامة، وأشادوا بجهود الحكومة فى التخفيف من آثار الأزمة المالية العالمية، والحفاظ على معدل نمو معتدل للاقتصاد المصرى. وأعربوا عن تقديرهم للحكومة فيما يتعلق بالتقدم بالعديد من القوانين التى تستهدف التوازن المالى وبخاصة قانون المشاركة مع القطاع الخاص. واعتبروا أن انخفاض حجم الاستثمارات الحكومية فى مشروع الموازنة لا يستقيم مع تحقيق معدلات نمو مرتفعة. ودعوا إلى البحث عن سبل لزيادة الموارد العامة من خلال زيادة القدرة الإنتاجية وإعادة النظر فى تسعير بعض المواد الخام المصرية، ونهبوا إلى تدنى المتحصلات الضريبية عن المهن الحرة، وطالبوا بترشيد الإنفاق على الاستيراد وبخاصة السلع الترفية، وإعادة النظر فى دعم الصادرات وتوجيهها إلى المنتجين الزراعيين.

وطالب أعضاء المجلس باتخاذ مزيد من الإجراءات لخفض معدل البطالة ومعدل الفقر تنفيذاً للبرنامج الانتخابى لرئيس الجمهورية، ورفع الحد الأدنى للأجور وربط العلاوة الدورية بمعدل التضخم، ونهبوا إلى ضخامة تكلفة فرص العمل فى الحكومة مقارنة بتكلفتها فى القطاع الخاص. وطالبوا بزيادة مخصصات قطاع التعليم والبحث العلمى، وبسرعة حل المشاكل المالية لنظام العلاج على نفقة الدولة. ودعا الأعضاء إلى الإبقاء على الدعم العينى حالياً والانتقال إلى الدعم النقدى تدريجياً مع ترشيد دعم المنتجات البترولية. وانتقدوا تضارب البيانات والإحصاءات الصادرة عن الجهات الحكومية.

^{٤٤} مجلس الشورى، دور الانعقاد العادى الثلاثون، مضابط أرقام (٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦).

تعقيب الحكومة:

فيما يتعلق بالتضارب في البيانات والأرقام، أشار وزير المالية إلى تعدد تعريفات المفاهيم الاقتصادية، مؤكداً أن اختلاف المفاهيم ليس بالضرورة ينتج عنه تضارب في الأرقام. حيث إن مفهوم الدين العام مثلاً لدى وزارة المالية يختلف عن مفهومه لدى الجهاز المركزي للمحاسبات، ذاكراً أن مديونية الأجهزة الحكومية مهمة عند إعداد مشروع الموازنة، وهي مديونية عامة، وهناك أيضاً مديونية لا تدخل في مشروع الموازنة وتحملها الهيئات الاقتصادية، وتعتبر أيضاً دين عام ولكن لا تظهر في الموازنة، وهناك مفهوم آخر للدين العام، يطلق عليه صافى الدين حيث يوجد أصل نقدي يوازى قيمة الدين، موضحاً أن مفاهيم الدين العام المحلي، تنطبق أيضاً على الدين العام الخارجى. مشيراً إلى أن حجم الدين العام المحلى والخارجى لا يقاس بنصيب الأفراد فى المجتمع، ونصيب كل فرد من قيمة الدين، ولكنه كنسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى.

وفيما يخص الضرائب، قال إن الحكومة تبنت سياسة ضريبية جديدة ومتطورة تعمل على إعادة الثقة بين الممول ومصلحة الضرائب، وإلغاء الإعفاءات الضريبية، وخفض سعر الضريبة، بما أدى إلى زيادة الحصيلة أربعة أضعاف.

وحول السندات الدولارية، أكد الوزير أن الاقتراض من الأسواق المالية الدولية يمثل شهادة من هذه الأسواق فى قدرة الاقتصاد المصرى على النمو، وثقتهم فى النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى المصرى، منوهاً إلى اقتراض ١,٥ مليار دولار من أسواق المال العالمية.

وحول الإنفاق على الاستيراد، أكد وزير المالية أهمية الانفتاح على العالم الخارجى استيراداً وتصديراً، وقال إنه على استعداد لزيادة الجمارك وهو ما يؤدى إلى رفع الأسعار، لأن المنتج المحلى سيرفع سعر منتجه المساوى للمستورد، وأضاف أن الانفتاح على العالم الخارجى صحيح أنه يأتى بسلع من الخارج لكنه يضغط على المنتج المحلى أن يقدم سلعة جيدة بسعر مقبول، وأشار إلى أن هناك بعض السلع التى يتم استيرادها من أجل السائحين فى مصر البالغ عددهم حوالى ١٤ مليون سائح سنوياً، وفى هذه الحالة يدفع السائح دولارات مقابل الدولارات التى سبق دفعها.

وعن دعم الصادرات، أكد وزير المالية أن زيادة الصادرات المصرية خلال السنوات الأخيرة كان بفضل منظومة الإجراءات التى اتخذتها الحكومة لتحقيق هذا الغرض، كما تضاعفت الصادرات الزراعية ستة أضعاف ما كانت عليه نتيجة دعم الحكومة لها، مؤكداً أنه ليس من الملائم التخلي حالياً عن دعم الصادرات المصرية، فى الوقت الذى تتولى فيه الدولة دعم الاستهلاك والإنتاج فى ذات الوقت، من أجل رفع معيشة محدودى الدخل وتنمية قدراتهم على الكسب للخروج من دائرة الفقر. وقال إن الحاصلات الزراعية تستحوذ على نسبة ٤٠% من إجمالى دعم الصادرات المصرية أى نحو ١,٦ مليار جنيه. وأضاف أن عدداً ضئيلاً لا يتجاوز ١٢ شركة لجأ إلى طرق احتيالية للحصول على دعم الصادرات دون وجه حق، ولكن ذلك لا يعنى فساد قطاع التصدير بأكمله. وأشار إلى أن الدعم التصديرى يرتبط بالقيام بعدد من الخطوات للتأكد من حقيقة الشركة المستحقة للدعم. وذكر أن الصادرات المصرية تواجه منافسة شرسة خاصة صادرات الموالح، و أن دعم إردب القمح يبلغ حوالى ١٠٠ جنيهاً زيادة عن السعر العالمى، وأن منع صادرات الأرز العام الماضى جاء بهدف تقليل المساحة المنزرعة أرزاً باعتباره من المحاصيل الشرهة للمياه، وكذلك التحكم فى أسعار الأرز المحلية وخفضه للمستهلك المصرى. وأكد أن الحكومة لديها عدد من البدائل والسياسات بهدف حماية المواطن المصرى محدود الدخل. وأشار الوزير إلى أن متوسط نسبة الدعم إلى الصادرات لدى الدول النامية يبلغ نحو ٢٥% وبخاصة فى دول جنوب شرق آسيا. وأكد أن مصر لا تخالف أحكام

منظمة التجارة العالمية في دعم الصادرات، وعن دعم السلع التموينية أوضح الوزير أنه لم ينخفض من الناحية العملية، ولكن خفض الاعتمادات جاء نتيجة لخفض أسعار هذه السلع عالمياً.

وحول مخصصات العلاج على نفقة الدولة، أوضح وزير المالية أن الاعتمادات المدرجة بمشروع الموازنة لكافة القطاعات تم الاتفاق عليها في مجلس الوزراء، وإذا ما رأى المجلس إعادة النظر في مخصصات الموازنة فله ما يراه، مشيراً إلى أن مخصصات العلاج على نفقة الدولة تبلغ حوالي ١,٥ مليار جنيه، مؤكداً أن وزير المالية لا يملك منفرداً تعديل هذه المخصصات إلا بعد موافقة ممثلي الشعب.

وفيما يخص الإنفاق على الأجور، ذكر أن حجم الإنفاق على الأجور بلغ ١,٥ مليار جنيه عام ١٩٨٠، وبلغ ٧ مليار جنيه عام ١٩٩٠، وزاد إلى ٢٨ مليار جنيه عام ٢٠٠٠، بينما بلغ في مشروع الموازنة العامة للعام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ حوالي ٩٤ مليار جنيه، بمعدل زيادة سنوي من أواخر التسعينيات بلغ ١٢,٥%. في حين بلغ متوسط معدل التضخم السنوي ٧,٢%، ومن ثم فإن الأجور قد شهدت زيادة سنوية بنسبة تزيد على معدل التضخم.

وأضاف وزير التنمية الاقتصادية أن معدل التضخم بلغ ٧٥% خلال السنوات العشرة الأخيرة، في حين بلغ معدل الزيادة في الأجور ١٤٤% خلال ذات الفترة، مؤكداً التزام الحكومة خلال السنوات الستة الماضية بمضاعفة الأجور طبقاً لتوجهات السيد رئيس الجمهورية في برنامجه الانتخابي. مشيراً إلى انخفاض معدل التضخم خلال عام ٢٠١١/٢٠١٠ ليصل إلى ٨,٥%. وأن الأجور تم مضاعفتها خلال أربع سنوات فقط، كما تم بناء عدد من الوحدات السكنية بنسبة ٥٠% وسوف تنتهي النسبة الباقية خلال العامين القادمين، مؤكداً أن نسبة الإنجاز في جميع القطاعات قد يصل إلى ٩٠%.

وفي نهاية تعقيبه، توجه وزير المالية بالشكر للسيد رئيس المجلس ورئيس اللجنة على الجهود الضخمة المبذولة في نظر مشروع الخطة والموازنة، مؤكداً سعي الحكومة دائماً للاستفادة من رؤى أعضاء المجلس والحصول على موافقتهم ومساندتهم في كل ما تتخذه من سياسات وبرامج.

وفي نهاية المناقشات وافق المجلس على مشروع قانوني الخطة والموازنة للعام المالي ٢٠١١/٢٠١٠، من حيث المبدأ، كما وافق على مواد المشروعين مادة مادة، وعلى الجداول المرفقة بهما. ثم وافق عليهما نهائياً، ورفع الموافقة إلى السيد رئيس الجمهورية، وإحالتها إلى السيد رئيس مجلسي الشعب والوزراء.

ثالثاً: مناقشات مجلس الشعب لمشروع الموازنة

١- التقرير العام للجنة الخطة والموازنة

أحال مجلس الشعب بالجلسة المعقودة بتاريخ ٢٠١٠/٣/٣٠، إلى لجنة الخطة والموازنة مشروع قانون يربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠، ومشروعات قوانين يربط موازنات الهيئات العامة الاقتصادية، والهيئة القومية للإنتاج الحربي، وعددها ٥٠ تقريراً، ومشروع قانون باعتماد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠١١/٢٠١٠ العام الرابع من الخطة الخمسية (٢٠٠٧/٢٠١١-٢٠١٢). كما أحال إلى اللجنة المذكورة بتاريخ ٢٠١٠/٥/٤ البيانين اللذين ألقاهما السيد وزير المالية والدولة للتنمية الاقتصادية أمام المجلس حول مشروع الموازنة. بالإضافة إلى رسالة السيد رئيس مجلس الشورى فيما انتهى إليه رأى مجلس الشورى وتقارير المجلس بشأنهما.

وقد عقدت لجنة الخطة والموازنة سبع اجتماعات خلال الفترة من ٢٠١٠/٤/٣ وحتى ٢٠١٠/٥/١٢، ناقشت خلالها الموضوعات المحالة إليها، حضرها وزراء: المالية، الدولة للتنمية الاقتصادية، البترول، التجارة والصناعة، الزراعة واستصلاح الأراضي، والتنمية الإدارية، وقيادات تلك الوزارات، كما حضرها السادة: رئيس مركز البحوث الزراعية، رئيس الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية، رئيس الهيئة العامة للطرق والكبارى والنقل البحرى، ورئيس هيئة سكك حديد مصر، ورئيس الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى، والنائب التنفيذى للهيئة العامة للبترول. ودارت خلالها مناقشات موسعة انتهت بإعداد اللجنة لتقريرها.

ونتناول فيما يلى التقرير العام للجنة والذي جاء على النحو التالى:٤٥

أشارت اللجنة فى مستهل تقريرها إلى أن صياغة مشروعى خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة للدولة عن السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ تأتى فى أعقاب ظروف ومتغيرات عالمية بالغة الدقة. وأثبتت على ما حققه الاقتصاد المصرى من مكاسب وانجازات على مدار السنوات السابقة على الأزمة، الأمر الذى دعم قدرته على مواجهة آثارها والحد من انعكاساتها السلبية على المجتمع. ونستعرض فيما يلى قراءة اللجنة لمشروعى الخطة والموازنة للعام المالى ٢٠١١/٢٠١٠ ورؤيتها وتوصياتها فى هذا الشأن:

القسم الأول: قراءة اللجنة لمشروع الخطة

أشار التقرير إلى استهداف خطة التنمية الخمسية السادسة (٢٠٠٨/٠٧-٢٠١٢/١١) تحقيق طفرة مهمة فى الأداء التنموى للاقتصاد المصرى والوصول إلى معدل نمو حقيقى يتراوح حول ٨%. ولكن بالرغم من الاتجاه التصاعدى لمعدل النمو، جاءت الأزمة المالية لتؤدى إلى انكسار هذا الاتجاه، فقد تراجع إلى ٤,٧% فى عام الأزمة (٢٠٠٩/٠٨) مقارنة بـ ٧,٢% فى العام السابق للأزمة، وعلى الرغم من هذا الانخفاض فإنه يعد مقبولاً، إذ أن الاقتصاد العالمى قد عانى من انكماش الناتج الإجمالى بنسبة ١,١% خلال عام ٢٠٠٩. ولقد بدأ الاقتصاد المصرى يتعافى من الآثار السلبية للأزمة محققاً معدل نمو وصل إلى ٥,٢ خلال عام ٢٠١٠/٠٩. ومن المتوقع أن يستمر هذا النمو فى الزيادة ويصل إلى ٥,٨% خلال العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠.

ورصد التقرير استهداف مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالى ٢٠١١/٢٠١٠ - العام الرابع من الخطة الخمسية السادسة (٢٠٠٨/٠٧-٢٠١٢/١١) - الوصول بالناتج المحلى الإجمالى فى عام ٢٠١١/٢٠١٠ (بأسعار السوق الجارية) إلى ١٣٧٨,٠ مليار جنيه فى مقابل قيمة متوقعة فى عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ قدرها ١١٩٨,٠ مليار جنيه وبمعدل نمو يصل إلى ١٥,٠%. وباستبعاد أثر التغيرات فى الأسعار، فمن المتوقع أن يصل هذا الناتج فى عام ٢٠١١/٢٠١٠ إلى ٩٢٩,١ مليار جنيه فى مقابل ٨٧٨,٣ مليار جنيه فى عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقومة بأسعار سنة الأساس (٢٠٠٧/٢٠٠٦) وبمعدل نمو حقيقى يبلغ ٥,٨%.

القسم الثانى: قراءة اللجنة لمشروع الموازنة العامة للدولة

أوضح التقرير أن تقديرات مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ ارتكزت إلى عدة اعتبارات، أهمها قدرة الاقتصاد المصرى على تحقيق معدل نمو يصل إلى ٥,٨% فى عام ٢٠١١/٢٠١٠، استناداً إلى زيادة الطلب المحلى والارتفاع التدريجى فى معدلات

٤٥ التقرير العام للجنة الخطة والموازنة عن مشروع الموازنة العامة للدولة ومشروعات موازنات الهيئات العامة الاقتصادية للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠، ومشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠١١/٢٠١٠ العام الرابع من الخطة الخمسية (٢٠٠٧/٢٠٠٨-٢٠١٢/٢٠١١).

الاستثمار، فضلاً عن تنوع مصادر النمو، وأهمها الصناعة التحويلية والتشييد والبناء والاتصالات وغيرها من القطاعات. وفي ضوء ذلك، انعكس التحسن المتوقع في معدل النمو الاقتصادي في عام ٢٠١١/٢٠١٠ مقارنة بالعامين الماليين الأخيرين بشكل مباشر على تقديرات مشروع الموازنة العامة للدولة. فمن ناحية جاءت تقديرات الإيرادات العامة للدولة أعلى من قيمتها المتوقعة في عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ بنحو ٨,٦%، ومن ناحية أخرى ارتفعت تقديرات المصروفات العامة بنحو ١٠,٧% عن قيمتها المتوقعة في عام ٢٠١٠/٠٩، وفي ضوء ذلك استقرت نسبة العجز النقدي للناتج في عام ٢٠١١/٢٠١٠ لتتراوح حول ٨,٣% مقابل نسبة متوقعة لهذا العجز قدرها ٨,٢% في ٢٠١٠/٠٩.

ورصدت اللجنة أن زيادة تقديرات الإنفاق العام والإيرادات العامة في مشروع الموازنة الجديدة يؤكدان حقيقة مهمة مؤداها أن النمو هو الركيزة الأساسية في دفع قدرة الدولة على تعظيم مواردها وزيادة إنفاقها على دعائم العدالة الاجتماعية. وأكدت نجاح الاقتصاد المصري على مدار السنوات الأخيرة في تهينة البيئة المواتية للنمو من خلال العديد من الإصلاحات التشريعية والمؤسسية، وأهمها: إصدار قانون جديد للضريبة على الدخل، وتحديث هيكل التعريفات الجمركية، وتعديل قانون الضريبة على المبيعات، وتعديل قانون ضريبة الدمغة، تطوير الإطار التشريعي الحاكم للقطاع المصرفي، بالإضافة على تبسيط إجراءات الاستثمار.

- تقديرات الإيرادات العامة للدولة

ذكرت اللجنة أن حصيللة الإيرادات العامة المقدره لمشروع الموازنة الجديدة تبلغ نحو ٢٨٠,٧ مليار جنيه، بزيادة قدرها ٢٢,٣ مليار جنيه عن الإيرادات المتوقعة في عام ٢٠١٠/٢٠٠٩، بنسبة ٨,٦% . وتشمل تلك التقديرات ما يلي:

- ١٩٧,٣ مليار جنيه حصيللة الإيرادات الضريبية، مقارنة بنحو ١٧١,٣ مليار جنيه إيرادات ضريبية متوقعة في عام ٢٠١٠/٢٠٠٩، بزيادة قدرها ٢٦,٠ مليار جنيه. ووفقاً لذلك أكد التقرير أنه من المتوقع أن تكون معدلات تغير بنود الإيرادات الضريبية على النحو التالي: زيادة الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية بنحو ١٢%، ارتفاع حصيللة الضرائب على الممتلكات بنحو ٤١,٤%، زيادة الضريبة العامة على المبيعات من السلع (المحلية والمستوردة) بنحو ١٩,٤%، ارتفاع حصيللة ضريبة المبيعات من الخدمات بنحو ٢٨,٦%، زيادة حصيللة ضرائب الدمغة بنحو ٢٥,٥%، زيادة حصيللة الضرائب والرسوم الجمركية بنحو ١٠,٠%.

- ٨٠,٢ مليار جنيه حصيللة الإيرادات الأخرى، مقارنة بنحو ٨٢,٦ مليار جنيه حصيللة متوقعة لتلك الإيرادات في عام ٢٠١٠/٢٠٠٩، بانخفاض قدره ٢,٤ مليار جنيه بنسبة ٣,٠%.

- ٣,٢ مليار جنيه إيرادات من المنح، منها نحو ١,٩ مليار جنيه منح من حكومات أجنبية.

- تقديرات المصروفات العامة للدولة

استعرض التقرير أهم أبواب المصروفات في مشروع الموازنة الجديدة واتجاهات الإنفاق في كل منها، على النحو التالي:

- الأجور وتعويضات العاملين بالجهاز الحكومي، رصدت اللجنة ارتفاع حجم المنفق على أجور العاملين بالدولة من ٧,١ مليار جنيه في عام ١٩٩١/٩٠ إلى ٧٦,٢ مليار جنيه في عام ٢٠٠٩/٠٨. ومن المستهدف أن تصل في عام ٢٠١١/٢٠١٠ إلى نحو ٩٤,٦ مليار جنيه بزيادة قدرها ٨٧,٥ مليار جنيه عن عام ١٩٩١/٩٠ بنسبة زيادة قدرها ١٢٣٢,٤%. وبالتالي ارتفعت نسبة الأجور وتعويضات العاملين لتصل إلى ٢١,٧% من إجمالي المصروفات

العامة فى عام ٢٠٠٩/٠٨، ومن المتوقع أن تصل إلى نحو ٢٤,٠% من إجمالى المصروفات فى ٢٠١١/٢٠١٠ وذلك مقارنة بنحو ٢٢,٥% فى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥.

- **الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية**، تم تقدير مصروفات مخصصة لهذا الغرض بنحو ١١٥,٩ مليار جنيه، بزيادة قدرها نحو ٢٠,٧ مليار جنيه مقارنة بالمتوقع إنفاقه على الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية فى عام ٢٠١٠/٠٩، بنسبة ٢١,٧%. وقد قدرت أهم بنود الدعم فى مشروع موازنة ٢٠١١/٢٠١٠ على النحو التالى:

■ ١٣,٦ مليار جنيه دعم السلع التموينية، بخفض قدره ٠,٥ مليار جنيه عن المتوقع فى عام ٢٠١٠/٠٩، وهو الأمر الذى يرجع إلى انخفاض الأسعار العالمية لبعض السلع، وعلى رأسها القمح.

■ ٦٧,٧ مليار جنيه دعم المنتجات البترولية والذى يوجه إلى ستة منتجات يتم دعمها يأتى فى مقدمتها الدولار (٣١,٩ مليار جنيه)، ثم البوتاجاز (١٣,٣ مليار جنيه)، البنزين (١٠,٠ مليار جنيه)، الغاز الطبيعى (٦,٩ مليار جنيه)، المازوت (٥,٢ مليار جنيه)، والكيروسين (٠,٤ مليار جنيه).

■ ٤,٠ مليار جنيه دعم تنشيط الصادرات مقابل نحو ٣,٠ مليار جنيه قيمة الدعم المتوقعة فى عام ٢٠١٠/٢٠٠٩.

■ ٢,٢ مليار جنيه دعم المزارعين والحاصلات الزراعية، منها ١,٩ مليار جنيه لبرنامج دعم المحاصيل الزراعية لشراء السلع المحلية من الفلاحين (القمح والذرة).

- **الاستثمارات الحكومية**، ذكر التقرير أن الاستثمارات الحكومية شهدت طفرة واضحة خلال العامين الماليين الأخيرين نتيجة الاعتمادات الإضافية التى تضمنتها حزم الحفز المالى للاقتصاد المصرى، حيث ارتفعت معدلات التنفيذ الفعلى للاستثمارات الحكومية لتصل إلى نحو ٤٣,٤ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، ومن المتوقع أن تصل إلى نحو ٤٩,٠ مليار جنيه فى عام ٢٠١٠/٢٠٠٩. إلا أنه فى ضوء الموازنات الحاكمة، وتماشياً مع الضوابط التى تقرضها وزارتى المالية والتنمية الاقتصادية على عجز الموازنة ونسبته للنتائج المحلى الإجمالى، فقد تراجعت قيمة الاعتمادات المخصصة للاستثمار الحكومية بمشروع موازنة عام ٢٠١١/٢٠١٠ لتبلغ نحو ٣٣,٩ مليار جنيه، بانخفاض قدره نحو ١٥,٠ مليار جنيه مقارنة بالاستثمارات الحكومية المتوقعة فى عام ٢٠١٠/٢٠٠٩.

- **عجز الموازنة العامة**

أشار التقرير إلى أن العجز النقدى فى مشروع الموازنة الجديدة يقدر بنحو ١١٣,٨ مليار جنيه، مقارنة بنحو ٩٨,٠ مليار جنيه فى عام ٢٠١٠/٢٠٠٩، بزيادة قدرها نحو ١٥,٨ مليار جنيه بنسبة ١٦,١%. وهو الأمر الذى انعكس فى ارتفاع طفيف فى نسبة هذا العجز للنتائج المحلى الإجمالى، خاصة فى ظل زيادة قيمة الناتج لتصل إلى ١٣٧٨,٠ مليار جنيه. وبالتالي ارتفعت نسبة العجز النقدى للنتائج من نحو ٨,٢% فى عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى نحو ٨,٣% فى مشروع موازنة ٢٠١١/٢٠١٠.

من ناحية أخرى، يُقدر العجز الكلى فى مشروع الموازنة بنحو ١٠٥,٥ مليار جنيه، مقارنة بنحو ٩٨,٧ مليار جنيه فى عام ٢٠١٠/٠٩، بزيادة قدرها نحو ٦,٨ مليار جنيه بنسبة ٦,٩%. وفى ظل الزيادة الكبيرة فى الناتج المحلى تراجعت نسبة العجز الكلى للنتائج، حيث انخفضت هذه النسبة من نحو ٨,٢% فى عام ٢٠١٠/٠٩ إلى نحو ٧,٧% فى مشروع موازنة ٢٠١١/٢٠١٠. ويتم تمويل العجز الكلى وسداد مدفوعات أقساط القروض المحلية والأجنبية من

خلال الاقتراض والذي قُدرت قيمته في مشروع موازنة ٢٠١١/٢٠١٠ بنحو ١٨٧,٦ مليار جنيه، يتم تخصيص نحو ٨٢,٣ مليار جنيه منها سداد أقساط القروض، وبالتالي يستهدف مشروع موازنة ٢٠١١/٢٠١٠ صافي اقتراض تقدر قيمته بنحو ١٠٥,٣ مليار جنيه تستخدم في تغطية العجز الكلي للموازنة العامة.

القسم الثالث: رؤية اللجنة وأولويات الإصلاح

طرحت لجنة الخطة والموازنة رؤيتها من خلال أربعة محاور أساسية وحاكمة في مسيرة الإصلاح، هي:

أولاً: ضرورة العمل على إحداث نقلة نوعية جديدة في الإيرادات الضريبية

تشير البيانات الفعلية للحساب الختامي الأخير ٢٠٠٩/٢٠٠٨ إلى ارتفاع حصيلته تلك الإيرادات الضريبية من نحو ٧٦ مليار جنيه في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ إلى ما يقارب ١٦٣ مليار جنيه في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨. الأمر الذي رفع نسبة الإيرادات الضريبية للنتائج المحلي من ١٤% في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ إلى نحو ١٥,٧% في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨. من المتوقع أن تصل حصيلته الإيرادات الضريبية في عام ٢٠١٠/٠٩ إلى ١٧١,٣ مليار جنيه، في حين تقدر تلك الإيرادات بنحو ١٩٧,٣ مليار جنيه في مشروع الموازنة الجديدة ٢٠١١/١٠.

وتأسيساً على ما أكدته اللجنة بأن الحصيلته الضريبية الحالية لا تتناسب مع معدلات الاستثمار والنمو في الاقتصاد المصري في السنوات الأخيرة، فإنها رصدت إمكانية إحداث النقلة المطلوبة في تلك الحصيلته دون تحمل المجتمع بعبء ضريبي جديد، وذلك من خلال عدة إجراءات على رأسها:

- رفع كفاءة التطبيق العملي للضريبة على الدخل، حيث أكدت اللجنة أن الإصلاح الهيكلي لنظام الضريبة على الدخل، ولكي يؤتي ثماره المرجوة، يجب أن يُستكمل بحزمة من الإصلاحات التنفيذية لرفع كفاءة التطبيق العملي لضريبة الدخل والقضاء على ظاهرة التجنب الضريبي وعدم التزام الممولين بإمسك دفاتر منتظمة، وأشارت إلى بيانات الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ التي تؤكد أن الإيرادات الضريبية من كافة الأنشطة التجارية والصناعية وكافة المهن غير التجارية لم تتعد ٥,١ مليار جنيه فقط.

- تنقية المتأخرات الضريبية والوقوف على مدى إمكانية تحصيلها، حيث بلغ رصيد المتأخرات المستحقة للحكومة في ٢٠٠٩/٦/٣٠ نحو ٩٩,٥ مليار جنيه مقارنة بنحو ١٠١,١ مليار جنيه في ٢٠٠٨/٦/٣٠. ورصدت اللجنة في هذا الشأن أن الجانب الأكبر من متأخرات ضريبة الدخل المستحقة للحكومة هي متأخرات طرف وحدات القطاع العام والهيئات الاقتصادية، أما متأخرات مصلحة الضرائب على المبيعات، وقيمتها ١,٦ مليار جنيه، فمنها ١,٥ مليار جنيه متأخرات مستحقة على القطاع الخاص، إلا أن النسبة الأكبر من هذه المتأخرات هي متأخرات متنازع عليها (٩٩٢,٠ مليون جنيه) أو متأخرات مرتبطة بضريبة إضافية أو أقساط سلع رأسمالية وغيرها بقيمة ٢٨٦,٥ مليون جنيه. بينما تبلغ متأخرات الضريبة على المبيعات المستحقة على القطاع الخاص وغير المتنازع عليها نحو ٢٣٨,٠ مليون جنيه بنسبة ١٥% من المتأخرات الضريبية للمصلحة. ومع تأكيد اللجنة على أهمية تنقية تلك المتأخرات والوقوف على مدى إمكانية تحصيلها، فإنها رصدت أهمية التعاون البناء بين الجهاز المركزي للمحاسبات ووزارة المالية في هذا الشأن. وأخيراً أكدت اللجنة على ضرورة الإسراع بإنشاء المجلس الأعلى للضرائب باعتباره الأداة الأساسية لتفعيل الرقابة المجتمعية على منظومة الضرائب والتي تضمن تحقيق التوازن بين مصالح الأطراف المختلفة للمنظومة الضريبية.

ثانياً: إصلاح هيكل الجهاز الإداري للدولة والارتقاء بمستوى الوظيفة العامة

استمراراً لمنظومة التطوير والتحديث للجهاز الإداري للدولة، أكدت اللجنة أهمية أن يتضمن القانون الجديد للوظيفة العامة عدة إصلاحات أساسية أهمها:

- تصحيح هيكل أجور العاملين بالدولة، وهنا أشارت اللجنة إلى ما استهدفه البرنامج الانتخابي للرئيس مبارك من زيادة الأجر الأساسية للعاملين بالدولة بمعدل ١٠٠% للفئات الأقل دخلاً في المجتمع وبواقع ٧٥% للفئات أصحاب الدخل الأعلى، وذلك خلال مدة تنفيذ البرنامج. ورصدت ما شهدته السنوات الأخيرة من إجراءات مهمة لتحسين أجور العاملين بالدولة ونهبت إلى ضرورة الحفاظ على المكاسب التي تحققت في إطار برنامج الرئيس فيما يتعلق بتقريب الفوارق بين الدرجات الوظيفية المتناظرة في الوحدات الحكومية المختلفة. كما طالبت بضرورة تصحيح جداول الأجور وتبني جداول واقعية وشفافة تضم الأجور الأساسية والمتغيرة في هيكل موحد يوضح إجمالي ما يتقاضاه العامل، مع البدء في ضم العلاوات ذات النسب المرتفعة بدون حد أقصى والتي أقرها البرلمان خلال الفصل التشريعي الأخير.

- وضع ضوابط تشريعية تضمن الحد من الضغط المجتمعي غير المنظم على التوظيف الحكومي، على الرغم من التحول في دور الدولة في السنوات الأخيرة، مع وجود منظومة متكاملة لإصلاح وتطوير هيكل الجهاز الإداري وتبني سياسة كفاء للتوظيف والتشغيل في المجتمع تتناسب مع طبيعة الإدارة الحكومية الحديثة، على أن تشمل الإصلاحات المرتقبة في قانون العاملين المدنيين بالدولة تحقيق مبدأ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص في التعيينات في الوظائف العامة، وتبني خطة للتوظيف الحكومي يتم إقرارها سنوياً من مجلس الشعب، وتعزيز التوجه نحو تثبيت العمالة المؤقتة الموجودة بوظائف دائمة.

ثالثاً: تبني خطة خمسية لترشيد دعم المنتجات البترولية وتدعيم الهيكل المالي لهيئة البترول

رصدت لجنة الخطة والموازنة استيعاب دعم المنتجات البترولية لجانب مهم من الإنفاق العام لموازنة الدولة ارتفع من نحو ١,٠ مليار جنيه في عام ١٩٩٨ ليصل إلى ٦٢,٧ مليار جنيه في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨. وتصل القيمة المقدرة لهذا الدعم في موازنة ٢٠١١/٢٠١٠ إلى نحو ٦٧,٧ مليار جنيه^{٤٦}. وهنا رصدت اللجنة أهمية ما يلي:

- تبني خطة خمسية لترشيد دعم المنتجات البترولية، تستهدف عدم إلغاء الدعم وإنما ترشيده من خلال تحديد القطاعات والجهات المستفيدة والمستحقة للدعم. وهو الأمر الذي يحقق عدد من النتائج الإيجابية تتمثل في: تدعيم الهيكل المالي لهيئة المصرية العامة للبترول، وجذب أفضل الشركاء في مجال البحث والتنقيب، ورفع كفاءة استخدام مواردنا من المنتجات البترولية والغاز الطبيعي، فضلاً عن حث المجتمع بكافة فئاته وقطاعاته على ترشيد استهلاك الطاقة.

- قيام وزارة المالية بإجراء تحويلات نقدية لهيئة العامة للبترول تؤدي إلى تحقيق التوازن في نتائج أعمالها. وتحمل الموازنة العامة للدولة فقط بقيمة العجز الفعلي الذي تحققه الهيئة عن مجمل نتائج أعمالها.

- إجراء تعديل هيكلي في اتفاقيات البحث والتنقيب، وبما يؤدي إلى قيام الشركات الأجنبية بدفع الضرائب المستحقة على أرباح نشاطها داخل مصر مباشرة لوزارة المالية بدلاً من الوضع الحالي الذي تتحمل في ظله الهيئة العامة للبترول بتلك الضرائب نيابة عن الشريك الأجنبي.

- التزام الهيئة المصرية للبترول بإعداد قوائم مالية مجمعة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وبما يظهر صافي نتائج أعمال الهيئة عن ملكيتها واستثماراتها في الشركات المختلفة التابعة لها.

رابعاً: استكمال التحول نحو موازنة البرامج والأداء

بالإشارة إلى التعديل الذي أقر على المادة (٤) من القانون ٨٧ لسنة ٢٠٠٥ المعدل لقانون الموازنة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ والذي يقضى بالتزام وزارة المالية بعرض المصروفات العامة وفقاً

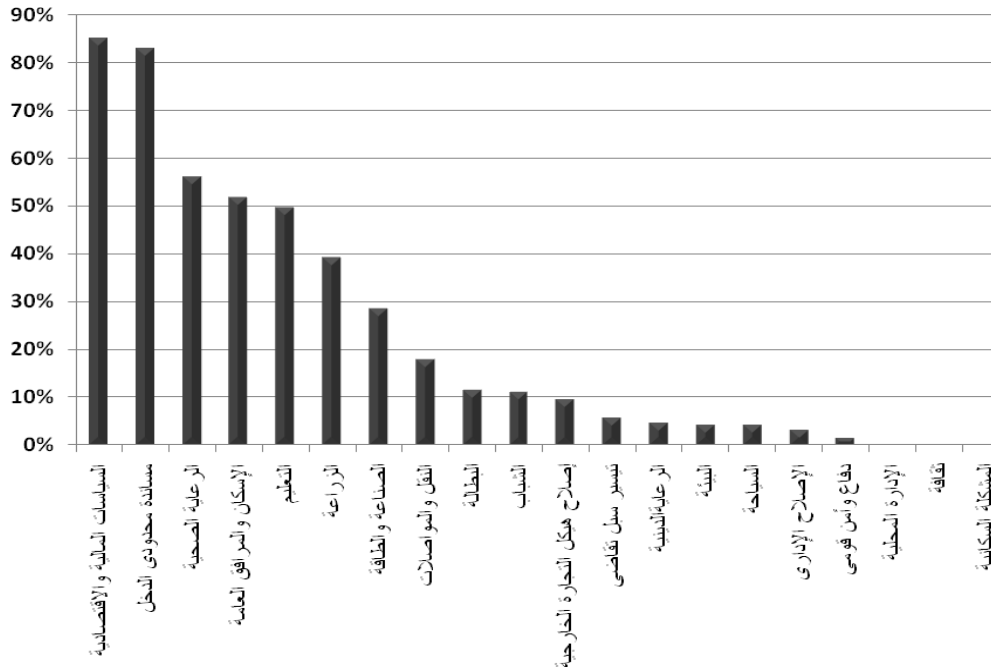
٤٦ قدرت اللجنة أنه وفقاً لمخصصات الدعم في مشروع موازنة ٢٠١١/١٠، يبلغ دعم أنبوية البوتاجاز المستخدمة في المنازل حوالي ٤٣,٧ جنيه، ودعم أنبوية البوتاجاز المستخدمة في المطاعم حوالي ٨٦,٩ جنيه، وأن لتر السولار الذي يباع في السوق المحلي بـ ١١٠ قرش، تقدر تكلفته بنحو ٢٦٧ قرش. فضلاً عن أن البنزين ٨٠ يباع بـ ٩٠ قرش وتقدر تكلفته بنحو ٢٢٥ قرش.

للتصنيف الوظيفي لأنشطة الدولة مع مراعاة إجراء التحليل على أساس البرامج والمشروعات والأعمال في مدة أقصاها خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون. أشادت اللجنة بالتزام وزارة المالية بتفعيل هذا النص، وقيامها بتقديم بيانات تفصيلية عن المصروفات العامة وتوزيعها على البرامج المختلفة. فضلاً عن إجراء تحليل لقطاعات الموازنة وفقاً للنوع الاجتماعي. إلا أن الخطوة التي اتخذتها وزارة المالية تعرض للشكل العام للتقسيم الوظيفي للموازنة في مجمله، دون الأخذ في الاعتبار لضرورة تحديد البرامج التفصيلية للإنفاق داخل كل قطاع، والمعايير التي تستند إليها هذه البرامج والمؤشرات المطلوبة لتقييم أداء كل منها. ومن ناحية أخرى أكدت اللجنة أن التحول الكامل نحو تطبيق موازنة البرامج يتطلب قيام الوزارات المختلفة ببذل الجهد في سبيل تحديد برامجها وتطويرها وفقاً للمهام المنوطة بها، فضلاً عن ضرورة التعاون البناء بين وزارتي المالية والتنمية الاقتصادية من ناحية والوزارات القطاعية من ناحية أخرى لبناء وتنمية المهارات اللازمة لتطوير موازنة البرامج والمحاسبة على الأداء داخل الوزارات المختلفة.

٣- مناقشات المجلس^{٤٧}

جاءت مناقشات مجلس الشعب لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ مثمرة وبناءة أسفرت عن إدخال عدد من التعديلات المحورية على مشروع الموازنة وهو ما عبر عنه التقرير التكميلي الذي أعدته لجنة الخطة والموازنة والذي سنعرض له لاحقاً بالتفصيل. هذا، وقد شارك في مناقشات المجلس لمشروع الموازنة ١٨٩ عضواً مقارنة بنحو ١٨٣ عضواً في موازنة العامة المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩، وركزت المناقشات على القضايا المالية والاقتصادية والاجتماعية ذات الأثر المباشر على المواطن، كما تباينت الأهمية النسبية لهذه القضايا لدى أعضاء المجلس كما هو موضح بالشكل التالي:

الأهمية النسبية للقضايا الواردة في مناقشات مشروع الموازنة العامة للدولة ٢٠١١/٢٠١٠ قياساً بعدد المتحدثين (١٨٩ عضواً)^{٤٨}



^{٤٧} مجلس الشعب، الفصل التشريعي التاسع، دور الانعقاد العاشر الخامس، مضابط أرقام (١٢٠، ١٢١، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩).

^{٤٨} موجز بياني (صادر عن مجلس الشعب) عن نشاط وإنجازات مجلس في دور الانعقاد الخامس من الفصل التشريعي التاسع.

ويشير تحليل مضمون مناقشات المجلس لمشروعى الخطة والموازنة إلى تركيز اهتمام النواب على القضايا الهامة التالية:

المؤشرات الاقتصادية

أشاد الأعضاء بقدرة الاقتصاد المصرى وحفاظه على ثباته ونموه فى مواجهة أزمة مالية عصفت بالاقتصاديات العالمية، مؤكدين على مساهمة حزمة الاعتمادات الإضافية التى تقدمت بها الحكومة فى صمود الاقتصاد أمام الأزمة، واعتبروا أن مشروعى خطة التنمية والموازنة العامة للعام المالى ٢٠١١/٢٠١٠ يؤكدان على سلامة وضع الاقتصاد المصرى ومحدودية تأثيره بالأزمة المالية العالمية، فى ظل مؤشرات اقتصادية تشير إلى تحقيق نمو اقتصادى يصل لنحو ٥,٢% عام ٢٠١٠/٢٠٠٩.

وعلى جانب آخر نبه الأعضاء إلى الزيادة المضطردة فى عجز الموازنة، وإلى أن الأزمة التى حدثت فى اليونان كانت أحد نتائج عجز الموازنة، وشكك البعض فى نسبة العجز المعلنة، وحذروا من الزيادة الخطيرة فى الدين العام والذى تخطى حاجز التريليون جنيه وزيادة حجم المديونية إلى ما يزيد على ٦٢% من الناتج القومى. وفيما يتعلق بشفافية الموازنة، تعارض الأعضاء ما بين مؤيد لمنهجية عرض الموازنة والتى ساعدت على وضوح بنودها بما أسهم فى عرض استخدامات الموازنة وفقا للنوع الاجتماعى وآخر يرى عدم وضوح بنود الموازنة العامة، وغياب برامج لزيادة القواعد الإنتاجية، وطالبوا بالأخذ بنظام اللامركزية فى رسم وتنفيذ الموازنة، ودعوا إلى دراسة إنشاء عاصمة اقتصادية جديدة لمصر تسوق لقدراتها الطبيعية والاقتصادية وتساهم فى جذب الاستثمارات وخلق المزيد من فرص العمل.

الإيرادات العامة

طالب الأعضاء بأن يكون مستهدف الموارد السيادية نسبة من الدخل القومى وليس رقما مطلقا، ووصفوا إيرادات مصر بأنها أصبحت إيرادات ريعية من الضرائب وقناة السويس والبتترول، وهو ما يجعلها مصادر هشّة عرضه للاهتزاز فى أى وقت. وطالبوا بتحويل الاقتصاد المصرى إلى اقتصاد إنتاجى قوى وراسخ. وأشاد الأعضاء بالسياسات الضريبية التى تبناها وزير المالية والتى ساهمت فى زيادة إيرادات الدولة نتيجة زيادة معدلات النمو الاقتصادى وليس نتيجة زيادة الضرائب. وطالبوا بوضع خطة محكمة لتحصيل المتأخرات الضريبية الحكومية وبضرورة إنشاء مجلس أعلى للضرائب. وطالب البعض بتطبيق الضريبة التصاعدية والتى تصل فى بعض الدول إلى ٥٢%، فى حين سعر الضريبة فى مصر يعد من أقل أسعار الضرائب فى العالم، وهو ما يعد تحيزا للطبقة العليا، وأشار الأعضاء إلى أن التقييم الخمسى للعقارات وفقا لقانون الضريبة على العقارات المبنية سيخضع نسبة كبيرة للضريبة وليس ٤% كما ذكر رئيس لجنة الخطة والموازنة.

وأكد الأعضاء على ضرورة إعادة النظر فى أسعار الغاز المصدر لإسرائيل والذى يوفر ١١ مليون دولار يوميا، وأشاروا إلى أن معدل المنح هذا العام يبلغ نحو ٣ مليار فقط مقابل نحو ٧ مليار فى العام السابق، وتساءلوا عن كيفية تمويل المشروعات المعتمدة على هذه المنح. وطالبوا بتفعيل قرار رئيس مجلس الوزراء ببيع الأراضي لوضعى اليد والكتل السكانية المستقرة، لما سيره ذلك من إيرادات ضخمة للموازنة العامة.

النفقات العامة

طالب الأعضاء بزيادة النفقات على عدد من القطاعات الحيوية، وخاصة النقل والصحة والإسكان والأبنية التعليمية ومراكز الشباب وتنمية الصعيد، وأيضا بزيادة الاعتمادات لوزارة الأوقاف لتعمير وصيانة المساجد. بالإضافة إلى زيادة مخصصات السكة الحديد، وزيادة ميزانية المحليات لتدعيم اللامركزية، وانتقد الأعضاء قلة الاعتمادات المخصصة للصيانة والاستثمار. ونبهوا إلى أن اعتمادات الصحة تقل كثيرا عن النسبة العالمية المعتمدة بمعرفة منظمة الصحة العالمية وهي ١٥% من الإنفاق العام، وطالبوا بمضاعفة اعتمادات الصحة إلى ١٠% من الإنفاق الحكومي كمقدمة لزيادتها إلى ١٥% السنوات القادمة. كما انتقدوا تخفيض موازنة وزارة الري، وأكدوا على أهمية دعم الفلاح من خلال الإرشاد الزراعي وتوفير الأسمدة والبذور بأسعار مناسبة، فضلا عن القروض الميسرة. وأشاروا إلى أن مبلغ ١٥٠ مليون جنيه المعتمدة لمساعدة دول حوض النيل مبلغ متواضع وغير كاف.

وفيما يخص الاعتمادات الموجهة للدعم وتحقيق العدالة الاجتماعية، أشار الأعضاء إلى تبنى مشروع الموازنة لاعتبارات العدالة الاجتماعية من خلال تخصيص نحو ٤٤% من استخداماتها لصالح مختلف جوانب الإنفاق الاجتماعي، وطالبوا بسرعة إقرار قانون التأمين الصحي الجديد، ونوه البعض بمحدودية الاعتمادات المخصصة لدعم الفقراء مقارنة بالاعتمادات الخاصة بالأغنياء في صورة دعم وقود ودعم صادرات، كما أوصوا بإعادة النظر في دعم الصادرات البالغ ٤ مليار جنيه. وأكدوا ضرورة إعادة النظر في دعم المنتجات البترولية من خلال توزيع البوتاجاز على البطاقة التموينية، وإلغاء دعم الطاقة للفنادق والمنشآت السياحية. واقترح البعض الأخذ بنظام الدعم النقدي للمواد البترولية لترشيده وضمان وصوله لمستحقيه.

وشدد الأعضاء على ضرورة تدعيم بند العلاج على نفقة الدولة بما يسهم في قدرته على استيعاب المرضى المتقدمين للعلاج تحت مظلته. وأشاروا إلى انخفاض دعم السلع التموينية من ١٤,١ مليار جنيه إلى ١٣,٦ مليار جنيه، كما تضمنت المناقشات اقتراح بإلغاء دعم الخبز واستبداله بتوزيع الدقيق على البطاقات في الريف وتوزيع الخبز على البطاقات في المدن على أن يحرر سعر الخبز. وشكر الأعضاء الحكومة على استجابتها لزيادة موازنة قطاع الزراعة ودعم محصول القمح وطالبوا بمد هذه السياسة لمحاصيل أخرى مثل الذرة، وبزيادة سقف الكمية المقرر تسلمها عن المليون ونصف الطن. وأكدوا على أهمية زيادة الدعم للضمان الاجتماعي، والتأمين الصحي على الطلاب.

وفيما يتعلق ببند الأجور، أشاد نواب المجلس بالزيادة العامة في الأجور والتي زادت نسبتها عن ٥٠% من عام ٢٠٠٦، وأشاروا إلى أن بند الأجور وتعويضات العاملين يمثل نحو ٢٥% من الإنفاق العام بالموازنة، غير أنه يتضمن تناقض صارخ بين مخصصات الأجور الأساسية ومخصصات المكافآت مما يؤكد عدم عدالة توزيع الأجور في الدولة. وطالبوا بوضع حد أدنى وحد أقصى للأجور إعمالا للعدالة الاجتماعية وتطبيقا لحكم محكمة القضاء الإداري بضرورة وضع حد أدنى للأجور يتناسب مع مستوى المعيشة، وطالبوا بإضافة البديل النقدي إلى الباب الأول حتى لا يتأخر صرفة لعدة شهور كما يحدث الآن.

٣- التقرير التكميلي^{٤٩}

أسفرت مناقشات مجلس الشعب للتقرير العام للجنة الخطة والموازنة حول مشروع الموازنة العامة وخطة التنمية للعام المالية ٢٠١٠/٢٠١١ عن إعداد اللجنة لتقرير تكميلي تضمن عددا من التعديلات على مشروع القانونين، وأشتمل على ما يلي:

أولاً: رؤية اللجنة بشأن التعديلات على مشروع الموازنة العامة وخطة التنمية

قامت لجنة الخطة والموازنة بإجراء عدة تعديلات على مشروع الموازنة العامة للدولة وخطة التنمية استهدفت تحقيق عددا من الأهداف اتفقت مع اللجان النوعية بالمجلس على أهميتها وتوافقها مع مصلحة المجتمع وضمان توجيه موارده لأفضل الاستخدامات الممكنة، وهي:

- تنفيذ توجيهات الرئيس مبارك للحكومة برفع العالوة الاجتماعية الخاصة للعاملين بالدولة من ٧% إلى ١٠%، وتحسين أجور الأخصائيين بقطاع الصحة، وزيادة مخصصات الضمان الاجتماعي.

- تعزيز اعتمادات مشروعات التنمية المحلية، خاصة في مجالات صرف الطرق المحلية وإحلال وتجديد شبكات مياه الشرب والصرف الصحي وتحسين البيئة، وبما يبسر حركة النقل والمواصلات داخل المحافظات ويحسن مستوى خدمات مياه الشرب والصرف الصحي للمواطنين، ويحفز في ذات الوقت خلق مزيد من فرص العمل والتشغيل.

- إعطاء أولوية متقدمة لبعض المشروعات الملحة التي تحتاج إلى استكمال لتعظيم الاستفادة من موارد المجتمع التي تم توظيفها في تلك المشروعات وضمان استخدامها بكفاءة وفعالية، خاصة تلك التي من شأنها تحفيز الطلب المحلي وتنشيط الاقتصاد القومي.

- استمرار الدفعة القوية لقطاع مياه الشرب والصرف الصحي لدوره المحوري في توفير متطلبات الحياة الكريمة للمواطنين، وتوفير الخدمة الصحية للمواطنين ورفع جودة إتاحتها.

- تأكيد حق المجتمع في الحصول على المستوى المناسب من التعليم، وبالصورة التي تلبى طموحات المواطنين، وتعزيز اعتمادات قطاعات الشباب والرياضة والخدمات الدينية.

- تأكيد المكانة المجتمعية التي يحتلها الفلاح المصري، ودوره المحوري في دفع النمو الاقتصادي وتحقيق أمنه الغذائي.

ثانياً: التعديلات التي أدخلتها اللجنة على مشروع الموازنة العامة وخطة التنمية ومصادر تمويلها

استناداً إلى الرؤية السابقة، قامت اللجنة بإجراء عدة تعديلات على مشروع الموازنة العامة للدولة وخطة التنمية للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١، والتي شملت زيادة بعض الاعتمادات وخفض البعض الآخر، فضلاً عن إجراء مناقلات بين أبواب بعض الجهات. وذلك على النحو التالي:

- زيادة اعتمادات الباب الأول (الأجور وتعويضات العاملين) بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه لتحسين دخول الأخصائيين بقطاع الصحة.

- زيادة اعتمادات الباب الثاني (شراء السلع والخدمات) بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه، منها ٢٠٠ مليون جنيه لتعزيز اعتمادات صيانة وتطهير الترع والمصارف، والمساهمة في حل مشكلة

^{٤٩} التقرير التكميلي للجنة الخطة والموازنة عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ومشروعات موازنات الهيئات العامة الاقتصادية للسنة المالية ومشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠١١/٢٠١٠ العام الرابع من الخطة الخمسية (٢٠٠٧/٢٠٠٨ - ٢٠١١/٢٠١٢).

- وصول المياه إلى نهايات الترعر، و ٣٠٠ مليون جنيه لأدوية للعلاج المجانى بالمراكز الطبية المتخصصة ومستشفيات ومديريات الشؤون الصحية بالمحافظات.
- زيادة اعتمادات الباب الثالث (الفوائد) بمبلغ ٥١٤ مليون جنيه لسداد فوائد السندات الدولارية.
- زيادة اعتمادات الباب الرابع (الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية) بمبلغ ١٢٠٠ مليون جنيه، منها ١٠٠٠ مليون جنيه لتعزيز اعتمادات برنامج العلاج على نفقة الدولة، لترتفع بذلك اعتمادات هذا البرنامج فى مشروع الموازنة الجديدة إلى نحو ٢,٥ مليار جنيه، ونحو ٢٠٠ مليون جنيه لمعاش الضمان الاجتماعى.
- زيادة اعتمادات الباب السادس (الاستثمارات) بمبلغ ٥٠٦٠ مليون جنيه كمحصلة لما يأتى:
- ٣٠٠٠ مليون جنيه زيادة الاعتمادات الاستثمارية لمشروعات مياه الشرب والصرف الصحى.
 - ٥٠٠ مليون جنيه زيادة اعتمادات ديوان عام وزارة التنمية المحلية، مع التأكيد على خضوع تنفيذ تلك الاستثمارات لرقابة المجالس الشعبية المحلية.
 - ٤٠٠ مليون جنيه اعتمادات إضافية لمشروعات وزارة الرى.
 - ٣٠٠ مليون جنيه زيادة فى اعتمادات مشروعات الطرق والكبارى.
 - ٢٥٠ مليون جنيه لمشروعات وزارة الصحة.
 - ١٥٠ مليون جنيه لوزارة التربية والتعليم لبناء فصول تعليم أساسى وتطوير التعليم الثانوى.
 - ١٥٠ مليون جنيه لوزارة التعليم العالى لتمويل المنشآت والمستشفيات الجامعية والبعثات.
 - ١٢٠ مليون جنيه لمشروعات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى.
 - ٨٠ مليون جنيه للمجلس القومى للرياضة.
 - ٧٠ مليون جنيه للمجلس القومى للشباب.
 - ٤٠ مليون جنيه لإحلال وتجديد المساجد بموازنة وزارة الأوقاف.
- وعلى ضوء ما سبق، تبلغ الزيادة فى اعتمادات مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ نحو ٧٤٧٤,٠ مليون جنيه، لترتفع بذلك جملة الاستخدامات العامة فى مشروع الموازنة من نحو ٤٨١,٠ مليار جنيه إلى نحو ٤٨٨,٥ مليار جنيه.
- وقد رصدت اللجنة مصادر تمويل الزيادة فى الاعتمادات، من خلال المصادر التالية:
- ٣٥٢٤ مليون جنيه من خلال الاقتراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم.
 - ٢٠٠٠ مليون جنيه زيادة فى اعتمادات المنح.
 - ١٩٥٠ مليون جنيه زيادة فى الإيرادات الضريبية، تأتى من عدة مصادر، وهى:
 - إخضاع الأسمنت للسعر العام لضريبة المبيعات بواقع ٥%، بدلا من الوضع الحالى والذى يفرض على الأسمنت ضريبة قطعية بواقع ١,٤ جنيه للطن المستورد ونحو ٢,٥ جنيه للطن المحلى ضمن سلع الجدول (١).

■ إخضاع طن حديد التسليح لفئة الضريبة على المبيعات بواقع ٨% بدلا من الوضع الحالى بواقع ٥%.

■ تعديل فئات الضريبة على السجائر وكذلك المعسل والنشوق، مع الاعتداد بالأسعار المعلنة فى ٢٠١٠/٥/١ كأساس لاحتساب الضريبة. وقد راعت اللجنة عدم تأثير تلك التعديلات على أسعار السجائر ذات الفئات السعرية المنخفضة والتي يستهلكها محدودى الدخل. على أن تكون فئة الضريبة - لكل من السجائر المستوردة والمحلية - ٤٠% من سعر البيع للمستهلك بالإضافة إلى ٤٥ قرشا للعبوات التي لا يزيد سعر بيعها للمستهلك على ٢٧٥ قرشا، ٥٥ قرشا للعبوات التي تزيد عن ٢٧٥ قرشا ولا تزيد على ٣٠٠ قرشا، و ١٢٥ قرشا للعبوات التي تزيد على ٣٠٠ قرشا. ٥٠ إخضاع المعسل والنشوق ودخان الشعر المخلوط وغير المخلوط لفئة ضريبة بواقع ١٠٠%.

■ وضع حد أدنى لرسم تنمية الموارد المفروض على الطفلة التي تستخدمها مصانع إنتاج الأسمنت بواقع ١٥ جنيه عن كل طن أسمنت، على أن يتم تحصيل هذا الرسم من المصانع من خلال مأموريات الضرائب المختصة.

وتشجيعا لقدرة الصناعة المصرية على إنتاج سيارات الركوب والأتوبيسات السياحية وتصديرها، أدخلت اللجنة تعديلا على قانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ بفرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة، يقضى برد رسم تنمية الموارد عند تصدير الإنتاج المحلى من هذه السيارات والأتوبيسات.

وفضلا عما سبق، وفى ظل ما رصدته اللجنة من عدم تناسب حصيله الضرائب مع معدلات النمو التي حققها الاقتصاد المصرى نتيجة انخفاض درجة الالتزام الضريبي لبعض فئات الممولين، فقد أدخلت اللجنة تعديلات على قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ تضمن تطوير الآليات المتاحة أمام الإدارة الضريبية لرصد الإيرادات الضريبية الحقيقية للمجتمع الضريبي، وذلك من خلال التعديلات التالية:

- إلزام كافة الممولين من أصحاب الأعمال التجارية والصناعية والمهن غير التجارية بإصدار فواتير بقيمة المبالغ المستحقة لهم ثمنا لسلعة، أو كأتعاب أو عمولة أو مكافأة، أو أى مبلغ آخر للضريبة، وذلك مع اعتبار كل من لا يصدر تلك الفواتير متهربا من أداء الضريبة.

- استنزال الضريبة على العقارات المبنية المفروضة وفقا للقانون ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ من وعاء ضريبة الدخل بموجب القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بدلا من استنزالها من قيمة الضريبة المستحقة على الدخل.

وتعقبا على التعديلات التي أضافتها اللجنة للمشروع، أكد أعضاء المجلس انحياز تلك التعديلات لفئات محدودى الدخل ولدعم قطاعات الإسكان والزراعة والصحة، وعارض البعض فرض ضرائب على الأسمنت التي ستزيد من سعره، مطالبين بتحصيل المتأخرات الضريبية على كبار الممولين، واقترحوا زيادة الضرائب على السيارات كسلعة مناسبة يزيد الإقبال عليها، ورأى البعض أن هناك بعض التعديلات التي وردت على قانون الضريبة على الدخل لا علاقة لها بتدبير الموارد التي نص عليه الدستور، وهو ما يعد تزييدا عما ابتغاه الدستور.

٥٠ أسفرت مداوالات المجلس عن تعديل فئة الضريبة على السجائر إلى ٤٠% من سعر البيع للمستهلك، بالإضافة إلى ١٢٥ قرشا للعبوة.

٤- تعقيب الحكومة

وزير المالية

تناول وزير المالية فى تعقيبه على مناقشات المجلس لمشروع الموازنة العامة للدولة ٢٠١١/٢٠١٠ وعلى تقريرى لجنة الخطة والموازنة بشأنه ما يلى:

فيما يتعلق بالمطالبات الخاصة بفرض نظام الضريبة التصاعدية، أوضح الوزير أن النظام الضريبي فى مصر كان يأخذ منذ ٥ سنوات بنظام الضريبة التصاعدية التى كانت تصل لنحو ٤٢%، وهو الأمر الذى لم يحقق النجاح المرجو. وأضاف أن العبرة ليست بالضريبة التصاعدية، وأشار إلى أن باكستان لديها ضريبة تصل إلى ٣٥% ولكنها فى الحقيقة لا تتعدى ١٥% فى ظل مجموعة لا نهائية من الإعفاءات، منوها بإلغاء قانون الضرائب الأخير للإعفاءات التى كانت تمنح لمدى ١٠ سنوات وتكرر بحل المصنع وإعادة تركيبة، كما ألغى نسبة الـ ١٠% التى كانت معفاة من الضرائب على رأس المال.

وبالنسبة للمتأخرات الضريبية على كبار الممولين، أوضح الوزير وجود متأخرات على كبار الممولين بنحو ٤٠ مليار جنيه، يخص منها القطاع الخاص نحو ٦ مليار جنيه منها ٥,٧ مليار جنيه محل تنازع أمام المحاكم لا يمكن اتخاذ إجراء إلا بعد صدور أحكام نهائية بشأنها، وأن هناك ٣٤ شركة قطاع عام وقطاع أعمال عام تستحوذ على الجزء الأكبر من المديونية الضريبية والتى كانت نتاج سنوات من التسعير الجبرى الاجتماعى لمنتجاتهم. وأكد أنه إذا تم إجبار تلك الشركات على سداد الضريبة لوجب رفع سعر منتجات هذه الشركات على المستهلكين والمواطنين. وفيما يتعلق بالمتأخرات على المؤسسات الصحفية أكد أنه تم إثبات متأخراتهم فى ٢٠٠٦/٧/١ وأنهم انتظموا منذ ذلك التاريخ على سداد التأمينات والمعاشات وضريبة الدمغة وكذلك عند تحقيق أرباح يتم دفع الضرائب، وقال أنه سيتم معالجة المديونية السابقة بأسلوب مالى صحيح عند الانتهاء من تصويب الأحوال المالية لتلك الصحف.

وفيما يخص زيادة سقف الكمية المقرر تسلمها من محصول القمح عن المليون ونصف الطن، ذكر أن هذه الكمية مجرد رقم تأشيرى فى الموازنة، وأكد أنه سيتم تسلم أى كميات أخرى حيث لم يوضع حد أقصى للتسليم، وأنه يتم إتاحة الاعتمادات طبقا للتسليم الفعلى.

وفيما يتعلق بعرض مستهدف الموارد السيادية كنسبة من الدخل القومى وليس كرقم مطلق، أوضح وزير المالية أن نسبة الموارد السيادية إلى الناتج المحلى ليست بالضرائب فقط، التى تعد من أقل النسب فى الدول النامية حيث لا تزيد على ١٥% من الدخل القومى الإجمالى، فى حين أنها تتراوح ما بين ١٧ - ٢٥% فى الدول النامية. ونوه بأن الحصيلة قبل الإصلاح الضريبي الذى تم فى عام ٢٠٠٥ لم تكن تزيد عن ثلث الحصيلة الحالية، مؤكدا على الحاجة إلى بعض الوقت لنشر الثقافة الضريبية، حيث أن ثقافة الفاتورة لازالت غير سائدة، فكثير من التجار لا يمنح فواتير مما يضيع على الخزانة موارد طائلة، وبناء على المناقشات نسعى لإدخال تعديلات يجرمان عدم إصدار فواتير - وهو ما وافق عليه المجلس وتضمنه التقرير التكميلى، كما أن المهن الحرة تدفع ١٧٥ مليون جنيه فقط كضريبة بمتوسط ٢٠٠ جنيه لكل عضو، وهو ما يؤكد الحاجة لمزيد من العمل لترسيخ الثقافة الضريبية.

وفيما يتعلق باستكمال مشروعات مياه الشرب والصرف الصحى فى مختلف المحافظات، أوضح الوزير أن الحكومة تول مشروعات الصرف الصحى أهمية كبيرة، وأنفقت عليها ما يقرب من ٢٠ مليار جنيه خلال السنوات الأخيرة، وأن التغطية لا تتعدى ٦٠%، مشيراً إلى أنه

كان أمام الحكومة خيارين، إما البدء في الصرف الصحي ومياه الشرب معاً، أو تغطية الجمهورية بمياه الشرب أولاً والتي تتراوح بين ٩٧ – ٩٩% ثم نستكمل مشروعات الصرف الصحي وهو الخيار الذي تم الأخذ به، أما بالنسبة لمشروع الموازنة المعروض أشار أنه تم زيادة اعتمادات الاستثمارات لمياه الشرب والصرف الصحي وبالأخص الصرف الصحي من ٤ إلى ٧ مليار جنيه، مؤكداً العمل على محاولة زيادة المنصرف على هذين القطاعين مستقبلاً.

وبالنسبة لما أثير حول موضوع الدعم، أشار إلى أنه لا يوجد قانون للدعم، ولكن هناك قانون للضمان الاجتماعي سيسمح بمد مظلة الضمان الاجتماعي إلى حالات الفقر فضلاً عن الحالات الاجتماعية التي ينص عليها القانون كالأرمل والمعاقين، هذا إلى جانب ضبط الدعم لمعالجة مشكلة الفقراء، منوهاً إلى أن الأسرة الغنية تحصل على دعم بنحو ١٧٠٠ جنيه شهرياً من السلع البترولية في حين لا يتجاوز نصيب الأسرة الفقيرة ٣٠٠ جنيه من مخصصات دعم السلع البترولية رغم أنها هي المستهدفة أساساً منه.

وعن دعم الصادرات، أكد الوزير أن تأثير دعم الصادرات على التشغيل في قطاع التصدير أصبح واضحاً، فأكثر من ١٥٠٠ شركة تستفيد الآن من دعم الصادرات، مشيراً إلى أن مصر من أقل دول العالم التي تدعم التصدير بنسبة ٤% حيث تبلغ الصادرات أكثر من ١٠٠ مليار جنيه وتدعم بنحو ٤ مليار جنيه، في حين تبلغ في باكستان ٢٥% والهند ١٢,٥%، وأشار إلى أن دعم الصادرات يتيح السلع بأسعار منخفضة بما يؤدي إلى زيادة المبيعات وزيادة فرص العمل بما يعد في النهاية دعم للتشغيل، كما أشار إلى دعم الاستهلاك من خلال دعم السلع التموينية.

وأثنى وزير المالية على حوار الحكومة والمجلس فيما يخص السياسة المالية والاقتصادية، والذي أوضحت مسئولية مشتركة للطرفين بعد التعديلات الدستورية الأخيرة، والذي من خلاله أصبح باستطاعة المجلس المشاركة في توزيع بنود الموازنة العامة، وقال أننا يحكمنا عجز بالموازنة وأن الدولة اتبعت سياسة تخفيض عجز الموازنة، وذكر أنه تعهد أمام المجلس منذ توليه مسئولية وزارة المالية أن يكون العجز الذي يقره المجلس هو ذات العجز الذي يظهر في الحساب الختامي، وهو ما تحقق بالفعل.

كما أشار إلى أنه في إطار دراسة الحكومة وأعضاء لجنة الخطة لمطالبات أعضاء المجلس، تم إضافة نفقات بنحو سبعة مليارات جنيه، حيث يمكن زيادة العجز في حدود أكثر من ثلاثة مليارات جنيه دون التأثير على نسبة العجز للنتائج المحلى، وأكد مصادر التمويل المستحدثه تعد تصويبا لقرارات سابقة تتعلق بالضرائب على السجائر والطفلة، وأشاد بما أضافته اللجنة من تعديل يلزم بإصدار فواتير عند التعاملات التجارية كأحد المطالب التي كانت تسعى إليها وزارة المالية لضبط المنظومة الضريبية.

وفي ختام تعقيبه، أوضح وزير المالية أن المناقشات قد أرسيت قاعدة هامة مارسها هذا المجلس منذ عامين ويعيد التأكيد على أهميتها هذا العام، وهي إعادة صياغة السياسة الاقتصادية التي تتقدم بها الحكومة بما يتماشى مع أولويات المجلس، وتحمل مسئولية هذه السياسة بتدبير الموارد المطلوبة لتنفيذها، فضلاً عن المشاركة في المسئولية فيما يخص تحمل عبء السياسات الاقتصادية والخيارات التي اختارها المجتمع. وكان من نتاج ذلك الاستجابة لبعض المطالب الخاصة بزيادة الإنفاق على الموازنة الاستثمارية من خلال زيادة العجز قليلاً، ولكن دون تجاوز حدود معينة يفرضها الدين العام حفاظاً على التوازنات المالية. وقد قرر المجلس تنفيذ هذه السياسات من خلال التعديلات الذي أجراها على مشروع الموازنة والتي ستوفر موارد تسمح

للحكومة بتنفيذ وعودها بطريقة أكثر يسرا التزاما بما وعدت به. واختتم حديثه بتوجه بالشكر إلى رئيس المجلس ورئيس لجنة الخطة والموازنة ووكيلها ولأعضاء المجلس.

وزير الدولة للشؤون القانونية والمجالس النيابية

أكد وزير الدولة للشؤون القانونية والمجالس النيابية في تعقيبه على ما أثير بشأن دعم المنتجات البترولية على أهمية مناقشة المجلس لهذه القضية لرفع الضغط عن الموازنة وتوجيه الدعم لمستحقيه من الفقراء دون الأغنياء وذلك من خلال إعادة النظر في الأهداف التي تغياها نظام الدعم، والعمل على توجيهه للقطاعات المحتاجة له بالفعل، ودعا المجلس لفتح نقاش جاد حول هذه القضية الهامة والوصول لحلول عادله بشأنها.

وحول ما رصد في الموازنة للتعاون مع دول حوض النيل، أشار الوزير إلى أنه مدرج بالفعل مبلغ ١٥٠ مليون جنيه للتعاون مع دول حوض النيل في إطار " مبادرة حوض نهر النيل"، وإذا تطلب الأمر لمبالغ إضافية سيتم تدبيرها لإنجاح هذه المبادرة.

وقد انتهت مناقشات المجلس إلى الموافقة على التقرير العام للجنة الخطة والموازنة عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١، ومشروعات موازنة الهيئات العامة الاقتصادية للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١، ومشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠١٠/٢٠١١ العام الرابع من الخطة الخمسية السادسة ٢٠٠٧/٢٠٠٨-٢٠١١/٢٠١٢، وعلى التقرير التكميلي الذي أعدته اللجنة في هذا الشأن. والذي يشتمل على التعديلات التي أجرتها اللجنة وعرضتها بموجب ممارسة المجلس لحقه الدستوري في تعديل الموازنة، وأحال التقرير العام والتكميلي والمناقشات إلى الحكومة لاتخاذ اللازم في شأنه.^{٥١}

^{٥١} صدر بالقانون رقم ٧٣ لسنة ٢٠١٠. ونشر بالجريدة الرسمية العدد ٢١ (تابع) في ٢٧/٥/٢٠١٠.